



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر في الضفة الغربية

فلاح احمد زكي الجلاب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439هـ / 2018 م

دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر في الضفة الغربية

إعداد:

فلاح احمد زكي الجلاب

بكالوريوس محاسبة-جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. أحمد أبو دية

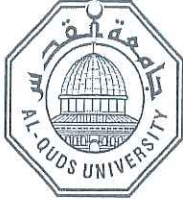
قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التنمية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد

التنمية المستدامة-عمادة الدراسات العليا -جامعة القدس

القدس - فلسطين

1439 هـ / 2018 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر في الضفة الغربية

إعداد: فلاح أحمد زكي الجلاب

الرقم الجامعي: 21310189

المشرف الرئيس: د. أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 5 / 2 / 2018 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

- | | |
|---|--|
|التوقيع:  | 1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد أبو دية |
|التوقيع:  | 2. ممتحنا داخلياً: د. إبراهيم عوض |
|التوقيع:  | 3. ممتحنا خارجياً: د. عفيف حمد |

القدس - فلسطين

2018 / 1439 هـ

الإهداء

إلى من ساندني في صغري وكبري...أمي

إلى من لم يكل أو يمل في سبيل رعايتي ودعمي...أبي

إلى نبراس حياتي... زوجتي الغالية

قرة عيني...أولادي احمد، عمر، سالي

إلى كل من ساندني ودعمني

لكل زملائي وأصدقائي الأعزاء

اهدي جهدي المتواضع

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

فلاح احمد زكي الجلاب

التاريخ: 2018/2/5

شكر وعرّفان

أول من يشكر هو الله سبحانه الذي أنار دروبنا وأغدق علينا بنعمه، فالحمد لله سبحانه الذي هدانا وأنعم علينا برسوله الذي حثنا على سلوك دروب العلم عليه ازكى الصلوات وأطهر النسمات.

وأتوجه بالشكر لكل من ساندني وساعدني في إنجاز هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر طاقم عمل الإدارة العامة لمكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية، كما اشكر كافة الأساتذة والمعلمين في كافة المراحل الدراسية.

إلى ذلك الصرح الكبير الصامد جامعة القدس بمعهد التنمية المستدامة بكافة طواقمها التدريسية والإدارية، واخص بالذكر المشرف العزيز د. احمد أبو دية على جهده الكبير ومتابعته لكافة مراحل البحث.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساندني وقدم لي النصيحة من أهلي وزملائي في العمل.

فلاح أحمد زكي الجلاّد

مصطلحات الدراسة

الفقر: انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف. كما يتمثل في عدم القدرة على تحقيق المستوى المعيشي الأدنى المعقول والمقبول للفرد في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة. (طعان، 2010)

نسبة الفقر: مؤشر يقيس نسبة السكان الذين يقل دخلهم واستهلاكهم عن خط الفقر، حيث أن هذه الشريحة لا يمكنها تحمل تكاليف شراء السلع الأساسية، ولقياس نسبة الفقر يتم استخدام خطين للتحليل وهما خط الفقر العادي خط الفقر المدقع/الشديد. (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2011).

خط الفقر: ويتم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية، التعليم، النقل، المواصلات، الرعاية الشخصية، الأنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال). (جهاز الإحصاء المركزي، معجم المصطلحات الإحصائية، 2013).

خط الفقر المدقع: وهو يغطي ميزانية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والسكن. (جهاز الإحصاء المركزي، معجم المصطلحات الإحصائية، 2013).

الفقر متعدد الأبعاد: هو مؤشر لقياس الفقر تم تطويره من قبل جامعة أكسفورد ومعهد التنمية الإنسانية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويحدد هذا المؤشر عدداً من العوامل المهمة في قياس الفقر وهي: التعليم، الصحة، الممتلكات والخدمات، وذلك بدلاً من المؤشر الذي يعتمد فقط على الدخل في قياس الفقر (الأمم المتحدة، 2010).

أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية: ما تسعى الحكومة الفلسطينية إلى إنجازه نيابة عن الشعب الفلسطيني خلال فترة معينة. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

التمكين: هو القدرة على التغيير، والحرية في الاختيار. إنها عملية تغيير يمكن من خلالها للأفراد أو الجماعات ذات القوة القليلة أو التي لا تملك قوة الحصول على القدرة والقوة على اتخاذ الخيارات التي تؤثر على حياتها. (Mudliar, 2015)

سبل العيش المستدامة: الأنشطة التي تتخذها الأسر كمصدر لمعيشتها، وتعتمد فيها على الموارد المتوفرة لديها، أو تلك التي تستطيع الوصول إليها. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

ملخص:

يعد الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه الكثير من الدول في العالم، فقد أصبح هناك اهتمام شديد بدراسة ظاهرة الفقر وكيفية مكافحته والحد من تأثيراته السلبية التي تطال جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وتعاني فلسطين من انتشار ظاهرة الفقر وارتفاع أعداد الفقراء، وفي سبيل التصدي لهذه الظاهرة فقد تم إقرار برنامج للتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، والذي يقوم على أساس تقديم منح أو قروض حسنة لتلك الأسر الفقيرة بهدف إخراجها من دائرة الفقر والعوز واعتمادها على الإعانات والمساعدات.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة ودوره في مكافحة الفقر، وشمل مجتمع الدراسة جميع الأسر المستفيدة من البرنامج في المرحلة الثانية والمسجلة في سجلات وزارة التنمية الاجتماعية، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية حجمها (111) مستفيداً.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقام بجمع المعلومات وتحليل البيانات عبر تصميم استبانة مقدمة إلى عينة من الأسر الفقيرة، حيث تم استخدام الاستبانة لملائمتها لأغراض الدراسة، كما تم استخدام حزم التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وفحص الفرضيات للوصول إلى النتائج، كما تم الاستعانة بالأدبيات السابقة التي تحدثت حول موضوع الدراسة والاستفادة من آلياتها والطرق المتبعة فيها.

توصلت الدراسة إلى أن برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ساهم في تحقيق زيادة في دخل الأسر المستفيدة وتقليل حاجتها للحصول على الإعانات والمساعدات، إضافة إلى زيادة قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها الشهرية. ترى الدراسة بأن هناك تأثيراً إيجابياً لعائد المشروع في تحسن جانب الرعاية الصحية، وتوفير المتطلبات التعليمية للأسر المستهدفة، إضافة إلى مساهمة عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في النشاطات الاجتماعية.

كما توصلت الدراسة إلى أن للبرنامج أثر إيجابي في تنمية مهارات الأسر المستهدفة ورفع قدراتها في مجال استغلال مواردها المتاحة، بينت نتائج الدراسة بان هناك صعوبات ومعوقات توجه عمل البرنامج تركزت في عدم كفاية مبلغ التمويل، ارتفاع التكاليف التشغيلية، وجود الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها، إضافة إلى وجود صعوبات تسويقية.

The Role of The Economic Empowerment Program“ DEEP” in Controlling Poverty in The West Bank

Prepared by: Falah Ahmad Zaki Jallad

Supervisor: Dr: Ahmad Abu Dayeh

Abstract

Poverty is considered one of the greatest challenges facing many countries around the world; resulting into an increasing interest to study this phenomenon and limit its negative economical, social and even political effects. Palestine suffers from the circulation of poverty and the increasing poor numbers; therefore, an economical empowerment program has been asserted to serve many poor families. This program provides poor families with grants and charitable loans that help them to grow out the dilemma of need, poverty, charity and aids.

The aim of this study is to shed light on the role of the Palestinian economic empowerment program of helping the poor and limiting poverty. The sample included all the benefited families from this program who have reached the second phase and are registered at the Ministry of Social Development. The questionnaire was distributed among a random, social group including (111) beneficiaries.

The scholar used in this study a descriptive, analytic methodology. The data has been collected and analyzed through a designed questioner aimed at a group of poor families. Hence, this questionnaire was used due to its suitability for the study's objectives. Add to that, SPSS Statistics software was used to analyze the data and examine some theories to reach the aimed results. A reviewed literature was also used to benefit from its methods and criteria concerning the subject matter.

The study result showed that the economic empowerment program (DEEP) has contributed into increasing the benefited families' incomes as well as decreasing their need for aids and grants, in addition to increasing its ability to meet its monthly Commitments. Add to that, the study has showed that the program has many positive effects including, the improvement of these families' health care level and providing them with their educational needs. On the one hand, its outcome has helped through opening opportunities for some other contributing families in the social activities.

The study concluded that the economic empowerment program has other positive effects such as, developing the benefited families' skills and raising their capabilities to make use of the available resources.

The study results showed that there are some obstacles and difficulties facing this program including, the insufficient funding amount, the high operative expenses, the Israeli occupation and its restrictions, and some marketing difficulties.

الفصل الأول

1.1 مقدمة

خلفية الدراسة

يعتبر الفقر كالمريض الخبيث، ينتشر في الجسد ينهش ويضعف كل مقومات حياته، فالفقر مشكلة كل الدول والمجتمعات بلا استثناء، وتتباين درجات هذه المشكلة بين الدول، وتتجلى في الدول النامية حيث تعتبر مشكلة مزمنة، تزداد تضخماً وتعقيداً مع مرور الزمن، حيث أن مشكلة الفقر تتشابك وتتقاطع مع كثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية والبيئية، كما أنها مشكلة إنسانية بامتياز. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة والإحاطة بجميع جوانبها وآثارها وأسبابها، ومحاولة وضع الحلول الناجعة في مواجهتها والحد منها بشكل يساهم في توفير البيئة الملائمة لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة. وعند تسليط الضوء على واقع الفقر في فلسطين، يتبين أن معدلات الفقر مرتفعة، حيث بلغت في العام 2011 نحو 25.8%. وبلغت نسبة الفقر في صفوف الأسر التي ترأسها نساء 26.1%، وبلغ خط الفقر 2293 للأسرة المكونة من 5 أفراد) فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2011)، فيما صرح وزير العمل الفلسطيني مأمون أبو شهلا بأن هناك 320 ألف أسرة فلسطينية تعيش تحت خط الفقر، إضافة إلى 400 ألف عاطل عن العمل (وزارة العمل، 2016)، وهو ما يظهر أن مشكلة الفقر تحتاج المزيد من الاهتمام لوضع الحلول والآليات المناسبة للحد منها.

ولدراسة أسباب الفقر وحصرها أهمية كبيرة كونها تساهم في التعرف على كيفية مواجهة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة للحد منها، وفي هذا الإطار فإن كثيراً من المفكرين والكتاب تناولوا بدراساتهم وكتاباتهم موضوع الفقر حيث يقول ادم سميث "لا يمكن أن يزدهر مجتمع ويسعد حين يكون أكثر أعضائه فقراء". وتتنوع أسباب الفقر ومنها انخفاض أو انعدام الدخل، وحدوث صدمات اقتصادية يتعرض لها المجتمع مثل الحروب أو الركود الاقتصادي، ومن الأسباب الأخرى ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات

سوق العمل، ومنها ما يتعلق بعدم امتلاك الأصول الإنتاجية مثل الأرض، كما أن انتشار الفقر يعكس في بعض الأحيان عدم اهتمام الدولة بالشرائح المهمشة والفئات الفقيرة. (حسن، 2005)

ويشكل عدم معالجة ظاهرة الفقر سياسة لها تداعياتها الخطيرة والمدمرة فانتشار الفقر يؤدي إلى جملة من الظواهر منها انتشار الجهل والامية وانتشار الجرائم القتل والسراقات والاختلاسات وغيرها الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية. (التتير، 2009)

ونتيجة لكل ما سبق ظهرت عدة جهات دولية وإقليمية ومحلية لمحاولة التصدي لهذه الظاهرة، ومن أهم الجهات الدولية في مجال مكافحة الفقر البنك الدولي، حيث يعتبر الفقر أحد أهم محاور عمل البنك الدولي. وإقليمياً فإن البنك الإسلامي للتنمية من المؤسسات الرائدة في مجال مكافحة الفقر، ويعنى بوضع السياسات وتوفير الموارد اللازمة لمكافحته، فالبنك يتبنى شعار " توفير الموارد، ومكافحة الفقر واستعادة الكرامة"، ومحلياً فإن هناك أكثر من جهة مسؤولة عن التصدي للفقر ومنها مؤسسات رسمية مثل وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج "ديب" المعني بالتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمحرومة، عبر عدة آليات وبرامج تهدف إلى مساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة والأشد فقراً، وتمكينهم اقتصادياً من خلال إنماء رأس المال البشري ودمجهم في سوق العمل عبر المنح و القروض الميسرة.

2.1 مبررات الدراسة

تعتبر الدراسة محاولة لتقييم الأثر المتحقق لبرنامج التمكين الاقتصادي ودوره في مكافحة الفقر في فلسطين، وذلك نظراً للأهمية المتزايدة عالمياً ومحلياً بدراسة ظاهرة الفقر وأثرها السلبية على التنمية المستدامة، ولخصوصية الحالة الفلسطينية، هذا وقد ارتبطت مبررات الدراسة بعدد من المبررات الموضوعية وهي:

1. تنامي ظاهرة الفقر وتزايد أعداد الفقراء و اتساع دائرة المعرضين للفقر في فلسطين، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

2. تنامي دور برنامج التمكين الاقتصادي كأداة تساهم في الحد من انتشار الفقر وتحفيز عملية التنمية المستدامة.

3. محاولة توفير المعلومات لصناع القرار حول برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" وأثره في تمكين الأسر الفلسطينية والحد من الفقر.

كما يرتبط اختيار الباحث للموضوع بمبررات شخصية تتمثل بالرغبة في التعرف على دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" الممول من البنك الإسلامي للتنمية، وهو أحد الهيئات المالية التي تدار مساهماتها في فلسطين من خلال وحدة الصناديق العربية والإسلامية في مكتب رئيس الوزراء، وارتباط الوحدة بطبيعة عمل الباحث.

3.1 المشكلة البحثية

يعتبر الفقر مشكلة مزمنة تعاني منها كافة المجتمعات والدول وينسب متفاوتة، ولعل مشكلة الفقر من أكبر المشاكل ومن أكثرها تعقيداً للشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال منذ ما يقارب سبعة عقود وبالتالي فإن الحد من هذه المشكلة وتأثيراتها على الشعب الفلسطيني وتثبيته فوق أرضه، يعتبر من الأولويات الوطنية الفلسطينية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تضافر كافة الجهود في سبيل مكافحة هذه الظاهرة والحد منها، وأحد هذه الوسائل التي تم اللجوء إليها هي اعتماد برنامج تمكين اقتصادي للأسر المحرومة والأشد فقراً منذ العام 2007، وهنا تبرز مشكلة البحث وهي: ما دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج؟

4.1 أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في الجانب النظري فيما يلي:

1. تلقي الدراسة الضوء على ظاهرة الفقر التي تحظى باهتمام عالمي متزايد، نظراً لانعكاساتها على شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.
2. يمكن أن تساهم الدراسة في توجيه أنظار الباحثين إلى مزيد من الاهتمام بإجراء دراسات تقييمية في هذا المجال.

3. يقدم بإيجاز تجارب لبعض الدول التي نجحت في مجال مكافحة الفقر، ويستخلص من هذه التجارب أهم أسباب نجاحها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بصورة جوهرية في الجانب التطبيقي الذي يهدف إلى تطبيق نتائجها وتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي وهي كما يلي:

1. تسليط الضوء على فئة من المجتمع الفلسطيني تعاني من الفقر والتهميش، وتحتاج إلى مصدر دخل ثابت ومستقر يوفر لهم الحياة الكريمة من خلال توفير منح أو قروض حسنة لإنشاء مشاريع مدرة للدخل.
2. دراسة دور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر وتنمية المجتمع الفلسطيني وتمكينه.
3. تقدم الدراسة بعض الاتجاهات والوسائل لتجاوز المعوقات والصعوبات التي قد تعترض برنامج التمكين الاقتصادي في تحقيق أهدافه في مجال مكافحة الفقر.
4. محاولة توفير المعلومات لصناع القرار حول برنامج التمكين ودوره في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر المستفيدة من البرنامج.

وتتلخص الأهداف الفرعية للدراسة في:

- 1- دراسة واقع الفقر في فلسطين والتعرف على أسبابه وأبعاده.
- 2- تقييم دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة.
- 3- تقييم دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة.
- 4- تحديد أهم ما يعترض تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي من معوقات.
- 5- محاولة استحداث وتطوير طرق وآليات لزيادة فاعلية برنامج التمكين الاقتصادي في تحقيق أهدافه.

6.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج؟

وتبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة؟

2. ما دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة؟

3. ما هي المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم؟

4. ما هي الطرق والآليات لزيادة فاعلية البرنامج من وجهة نظر الأسر المستفيدة؟

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لفحص الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر المستفيدة من البرنامج تعزى لمتغير الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، المنطقة الجغرافية، نوع النشاط.

8.1 منهجية الدراسة وأدوات وأساليب البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، كما تم الاستعانة بالدراسات السابقة من كتب ودوريات ونشرات والتي تناولت الموضوع، كما تم مراجعة التقارير الصادرة عن البنك الدولي وجهاز الإحصاء المركزي وتقارير وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية بالخصوص، كما تم الاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتحليلها. ملحق رقم (1.1).

9.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة الأسر الفقيرة في الضفة الغربية علماً بأن الدراسة لا تشمل محافظة القدس بسبب الأوضاع السياسية والأمنية السائدة فيها.
- الحدود الزمنية: تتناول الدراسة دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في فلسطين للفترة من 2013-2017، وذلك كون الدراسة تغطي المرحلة الثانية من البرنامج.
- الحدود البشرية (مجتمع الدراسة وعينة الدراسة): الأسر الفلسطينية الفقيرة التي تم استهدافها من قبل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في الضفة الغربية.

10.1 استعراض فصول الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول كالتالي:

خصص الفصل الأول لتناول خلفية الدراسة وإطارها العام، حيث تم تناول أهمية دراسة الفقر بشكل عام وتعريفه وأهمية دراسة الأسباب التي تساهم في انتشار هذه الظاهرة السلبية.

كما تناول هذا الفصل أهداف الدراسة وفرضياتها والأسئلة التي تحاول الإجابة عنها، كما تم الحديث في الفصل الأول عن حدود الدراسة وحصصها في الأعوام (2013-2017)، والتي تمثل المرحلة الثانية لعمل

البرنامج، وتم تحديد الحدود البشرية للدراسة، وفي نهاية الفصل تم تحديد مجتمع البحث وعينة البحث والمفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.

ويتناول الفصل الثاني (الإطار النظري والدراسات السابقة) مفهوم الفقر وأسباب انتشاره عالمياً وإقليمياً، كما تناول الفصل واقع الفقر في فلسطين ودور برنامج التمكين في مكافحته، واستعراض نسب الفقر في فلسطين وأسباب انتشار الفقر، إضافة إلى تحديد الأساليب المتبعة في مكافحة الفقر في فلسطين، ومنها خطط التنمية الوطنية، وبرامج الحماية الاجتماعية التي تشكل البرامج التمكينية ومشاريع المنح والتمويل الإسلامي الصغير إحدى مكوناتها.

وفي الفصل الثالث تم تناول منهجية الدراسة وإجراءاتها وأدواتها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة البحث.

وفي الفصل الرابع تم تناول عرض النتائج التي وصلت إليها الدراسة، وفق لفقرات الاستبانة ومجالاتها، كما تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم.

وفي الفصل الخامس تم عرض ومناقشة نتائج تحليل الاستبانة والخروج بالنتائج والتوصيات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

لا تزال ظاهرة الفقر من التحديات الكبرى والرئيسية التي تواجه مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، حيث أن واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش في حالة فقر مدقع. (الأمم المتحدة، 2010) كما أنها تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وأصبحت تشكل محوراً أساسياً للسياسات والتدخلات التي توجه الاستراتيجيات الوطنية. فانتشار الفقر في المجتمع يشكل عبئاً كبيراً يثقل كاهل الدولة ويحد من فاعلية خططها التنموية، ولذلك أصبحت هذه الظاهرة محط اهتمام العالم أجمع وبدرجات متفاوتة حسب انتشارها وتأثيرها في كل دولة أو مجتمع.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في إطار مكافحة الفقر فلسطينياً، إلا أن معدلات الفقر مازالت مرتفعة ولم تلاحظ أي تحسن يذكر، إذ بلغت في العام 2011 (25.8%) في مجمل الأراضي الفلسطينية، وتتذبذب هذه المعدلات بين سنة وأخرى حسب القيود والمحددات المفروضة على المجتمع الفلسطيني، كالحصار والإغلاق ومصادرة الأراضي. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012)

وفي هذا الفصل سيتم التطرق لمفهوم الفقر وأسبابه وأبعاده وتأثيراته، ونظرة الإسلام للفقر وطرق علاجه، إضافة إلى دور برنامج التمكين في مكافحته واستعراض نسب الفقر في فلسطين وأسباب انتشار الفقر وتحديد الأساليب المتبعة في مكافحة الفقر فيها.

2.2 الفقر

تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم الفقر وذلك حسب المؤشر الذي يتم الاعتماد عليه في قياسه، وبشكل شامل يمكن تعريف الفقر بتوليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أوليه مثل جودة التغذية إلى

أمور مركبة مثل احترام الذات ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض في الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد. (التتير، 2009)

ويعرّف الفقر كذلك "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. (البنك الدولي، 2016)

ويتضح مما سبق بأن تحديد الفقر ينحصر في اتجاهين أو مؤشرين رئيسيين هما:

المؤشر المالي والذي يقيس دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي والذي يعتبر الشكل أو المؤشر الشائع في قياس الفقر ومستوياته، والمؤشر متعدد الأبعاد والمتمثل في المستوى الصحي والتعليمي وتوفير سبل العيش المستدامة وتممية المهارات والخبرات للفقراء.

3.2 أسباب انتشار الفقر

تتنوع أسباب الفقر وتختلف ما بين الدول المتقدمة والنامية، ففي حين يمثل الركود الاقتصادي، وفشل السياسات الاقتصادية، وحدوث صدمات اقتصادية مثل سوء الموسم الزراعي أو حدوث ركود اقتصادي، أبرز أسباب انتشار الفقر في الدول المتقدمة (حسن، 2005)، بالمقابل تتجلى ظاهرة الفقر في الدول النامية وتبرز بشكل أكبر بكثير لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- انتشار البطالة: من البديهي بأن البطالة من أكبر مسببات الفقر. فالبطالة والفقر ظاهرتان متداخلتان تؤثر إحداهما على الأخرى، فانعدام الدخل أو انخفاضه يشكل عائقاً يتمثل في عدم قدرة الفرد على تغطية حاجته الأساسية، حيث بلغ مستوى البطالة في الضفة الغربية نحو 18.8% وفي غزة 41.1% (فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي، 2017)

- أسباب هيكلية تتعلق بتركيبة المجتمع والمستوى الثقافي، وخصوصاً فيما يتعلق بخروج المرأة لسوق العمل وما ينتج عنه من انخفاض أو انعدام دخل الأسرة التي ترأسها امرأة، ولا يختلف الأمر عند الحديث عن عمل كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تعاني حالة من التهميش في سوق العمل، حيث تقدر نسبة المعاقين في فلسطين ب (2.7%) (فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي، 2011). وقد تبين من خلال مسح أجرته منظمة الصحة العالمية في فلسطين بأن (87.3%) من ذوي الاحتياجات الخاصة لا يعملون. (مركز المعلومات الفلسطيني-وفا، 2011)

• انتشار التوترات والحروب: وتمثل الحروب أحد أسباب إنهاك اقتصادات الدول وتحويل مواردها نحو التصنيع العسكري أو استيراد الأسلحة من الخارج، وذلك على حساب تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، حيث وصل حجم النفقات العسكرية في 14 دولة عربية، نحو 181 مليار دولار عام 2012، أي أنها صرفت 20 مليون دولار كل ساعة طيلة السنة (نعوش، 2014). ومن أبرز نتائجها انخفاض في دعم برامج الحماية الاجتماعية وحماية الفقراء. كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي إلى خلق بيئة طاردة للاستثمار وبالتالي إضعاف القدرة الاقتصادية للدولة، وعجز عن توفير فرص العمل، وانخفاض في معدلات النمو والتنمية.

• التبعية السياسية والاقتصادية: تواجه الدول التي تعاني من التبعية عدم القدرة على اتخاذ قراراتها بمعزل عن رغبات وسياسات الدول الكبرى، وبالتالي ارتهان سياساتها واقتصادها بتعليمات تلك الدول، والتي يعتبر تبني سياسات السوق المفتوحة وإلغاء نظام الحماية الاجتماعية أحد أهم توصياتها، وبالتالي ترك الفقراء دون حماية أو رعاية، فالاعتماد على المساعدات الدولية يساهم في عدم قدرة الدول على تبني برامج حماية اجتماعية تساهم في مكافحة الفقر في بلادها، فالمساعدات تستخدم كأحد أدوات التدخل والسيطرة، وعلى سبيل المثال فإن الأمم المتحدة وأجهزتها وقراراتها وسياسات التمويل الخاصة بها خاضعة لرغبات الدول الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم شعبياً ودولياً وموارد. (حمدان، 2010)

• انتشار الفساد بكافة أشكاله والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، وإشاعة أجواء عدم الثقة ونشر الإحساس بالظلم، إضافة إلى انتشار الرشاوى والمحسوبية وتركز الثروة في يد فئة محددة من المجتمع.

4.2 آثار الفقر وتداعياته

لانتشار الفقر جملة من الآثار والنتائج السلبية أبرزها:

1- الآثار الاقتصادية للفقر: تتجلى ظاهرة الفقر وتأثيراتها في الجانب الاقتصادي في انخفاض الدخل ومعدل إنتاج الفرد، وبالتالي انخفاض في معدلات الاستهلاك، وحدث عجز في الموازنة العامة والميزان التجاري للدولة، وارتفاع الديون سواء داخلياً أو خارجياً، وعدم قدرة الأفراد على تلبية حاجاتهم الأساسية بسبب انتشار ظاهرة التضخم. (الرماني، 2003)

2- الآثار الاجتماعية للفقر: وفي هذا الإطار فإن تأثيرات الفقر كبيرة وكثيرة، منها على المستوى التعليمي انتشار الأمية والجهل، وقلة التعليم، إضافة إلى انخفاض في المستوى الصحي وازدياد معدل الوفيات، كما أن الفقر يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية ومنها الفساد والرشوة والسرققة وارتفاع معدلات الجريمة، وفي جانب آخر فإن الفقر يؤدي إلى هجرة العقول والعمالة الماهرة إلى الخارج، وارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري. (القرة داغي، 2009)

3- الآثار السياسية للفقر: يمتد تأثير الفقر ليطل الجانب السياسي، حيث يتجلى في عدة محاور منها الاستبداد السياسي في الداخل والخارج عن طريق تركيز القوة لصالح أصحاب الأموال والنفوذ وشراء الذمم في الداخل، والتبعية السياسية للدول المانحة للقروض والمساعدات في الخارج. (القرة داغي، 2009)

4- كما أن الفقر يؤدي إلى انتشار مظاهر العنف والاضطرابات وتحول نظام الحكم إلى نظام قمع للحريات ومظاهر الحياة الديمقراطية.

5.2 مؤشرات الفقر وطرق قياسه

1.5.2 خطوط الفقر دولياً

صدر عن الأمم المتحدة عدة مؤشرات لقياس مستوى الفقر بين الأسر ونسبتهم من السكان حيث تم تحديد 3 أبعاد لقياس الفقر تحتوي عشرة مؤشرات وهي: (الأمم المتحدة، 2010)

1- الصحة: وتشمل مؤشرين

أ - فرد واحد أو أكثر يعاني من سوء تغذية

ب - وفاة ولد أو أكثر.

2- التعليم:

- أ - لم يستكمل أي فرد خمس سنوات دراسية.
- ب - ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق بالمدرسة.
- 3- مستوى المعيشة:
- أ - لا كهرباء.
- ب - لا حصول على مياه شرب نظيفة.
- ت - لا حصول على مرافق للصرف الصحي.
- ث - السكن في منزل أرضيته تراب.
- ج - استخدام وقود غير نضيف للطهي (الروث، الفحم، الحطب)
- ح - لا سيارة وعلى الأكثر أحد هذه الوسائل: دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، تلفاز، هاتف.

"ويتم الاحتساب من خلال قسمة كل مؤشر رئيسي على 10 نقاط وهو الحد الأقصى للنقاط ومن ثم تحديد نسبه فقر الأسرة من 10، والحد بين الفقير وعدم الفقير هو 3 نقاط ، فان كانت حصيلة المؤشرات 3 أو أكثر تكون الأسرة في حالة الفقر متعددة الأبعاد ، أما الأسر التي تتراوح نتيجتها بين 2،3 فتكون معرضة لحالة الفقر متعدد الأبعاد، ويلاحظ على المؤشرات الخاصة بقياس الفقر، متعدد الأبعاد شموليتها لمقياس الفقر فهي لا تعتمد على القياس المطلق الذي يتناول مؤشر الأقل دخلاً فقط، كما هو الحال في قياس الفقر ب 1.25 دولار دخل يومي كما هو الحال في قياس البنك الدولي للفقر المطلق. وتم تعديله في العام 2015 ليصبح 1.90 دولار في اليوم. (البنك الدولي، 2015)

كما تناول تقرير منظمه التعاون الإسلامي (قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمه التعاون الإسلامي، (2015) أساليب تحديد خطوط الفقر في الدول الأعضاء وهي: (منظمة التعاون الإسلامي، 2015)

1- نهج تكلفة الحاجات الأساسية: ويحدد خط الفقر بقياس مستوى الدخل إلى الإنفاق المطلوب لشراء مجموعه من السلع الأساسية.

2- نهج الاحتياجات الأساسية غير الملابة ونهج الاحتياجات الأساسية الدنيا، حيث يتم اختيار المؤشرات غير النقدية ومنها الحصول على مياه شرب نظيفة، والحصول على المرافق الصحية، الحصول على الكهرباء، التعليم، الصحة، البنية التحتية.

3- النهج متعدد الأبعاد: ويتمثل في قياس الفقر متعدد الأبعاد بما في ذلك الأبعاد غير النقدية، مثل سوء التغذية، عدم كفاية المأوى، الظروف المعيشية غير الصحية، الإمدادات غير المرضية وغير الكافية من المياه النظيفة، سوء التخلص من النفايات الصلبة، التحصيل العلمي المنخفض وغياب جودة التعليم، اعتلال الصحة المزمن، وانتشار الجريمة.

2.5.2 خطوط الفقر محلياً

عرف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني خطوط الفقر كطرق لقياس نسبة الفقر في فلسطين ويتم الاعتماد على قيم الاستهلاك في احتساب خطوط الفقر مع مراعاة القوة الشرائية للعملة وهي كالتالي:

- خط الفقر: ويتم إعداده بشكل يعكس ميزانية الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)
- خط الفقر المدقع: تم احتساب خط الفقر المدقع بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والسكن.

ويتفاوت خط الفقر تبعاً لحجم الأسرة وتركيباتها، حيث بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية (المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال) لعام 2010 حوالي (2293) شيكل إسرائيلي، بينما بلغ خط الفقر المدقع (1832) شيكل إسرائيلي لنفس الأسرة المرجعية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وسيتم الاستدلال على دور برامج التمكين الاقتصادي "ديب في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة من خلال دمج المؤشرات المعتمدة في جهاز الإحصاء المركزي مع أهداف برنامج التمكين الاقتصادي وهي كالتالي:

1- مؤشر المستوى المعيشي للأسر الفقيرة (التعليم، الرعاية الطبية (الصحة)، المسكن، الأنفاق على الأثاث المستلزمات المنزلية، المشاركة في النشاطات الترفيهية والاجتماعية). (جهاز الإحصاء المركزي، 2011)

2- قياس مدى القدرة على تنمية المدخرات وتقليل نسبة الاعتماد على الإعانات والمساعدات بوصفه أحد أهداف برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"، إضافة إلى قياس مؤشرات تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة كونه أحد أهداف برنامج التمكين الاقتصادي "ديب". (وزارة التنمية الاجتماعية، 2011)

6.2 التمكين

عرّف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة التمكين بأنه تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير وذلك من خلال تعزيز قيم الديمقراطية، وحرية الاختيار، وإقرار منظومة الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع. (الأمم المتحدة، 2010)

كما يعرف التمكين بـ "تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع (الجميلي، 2008).

وعرف (Mudliar, 2015) التمكين بأنه هو القدرة على التغيير، والحرية في الاختيار، إنها عملية تغيير يمكن من خلالها للأفراد أو الجماعات ذات القوة القليلة أو التي لا تملك قوة الحصول على القدرة والقوة على اتخاذ الخيارات التي تؤثر على حياتها.

" وقد تبلور مفهوم التمكين في أدبيات الإدارة خلال تسعينيات القرن العشرين، بعد أن شهدت بيئة العمل الإداري تطورات عديدة، سواء على مستوى العمل الحكومي أو على مستوى العمل الخاص، وذلك نتيجة ضغوط ومحفزات عديدة منها العولمة وظهور المجتمع المدني واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وحماية الملكية الفكرية والإنترنت، إضافة إلى تطور الفكر الإداري بشكل عام" (الجميلي، 2008، ص33).

ويتضح من خلال التعريفات السابقة بأن التمكين يعني توفير البيئة والأدوات لأفراد المجتمع ليتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم وإدارة شؤونهم الحياتية وتلبية احتياجاتهم الضرورية، وذلك من خلال توفير دخل ثابت ومستمر.

7.2 أبعاد التمكين

أشار مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت إلى ارتباط التمكين بعدد من الأبعاد هي: (مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2011).

1- التمكين الاجتماعي: والذي يعنى بالفرد وموقعه في الجماعة وحقوقه في الوصول إلى المصادر واختيار البدائل.

2- التمكين الاقتصادي: ويغطي الأمن المعيشي وملكية الأصول الإنتاجية، ومهارات تنظيم المشاريع والعلاقات الإنتاجية المختلفة، إضافة إلى التركيز على تنمية قدرات الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل تساهم في توفير سبل عيش مستدامة.

3- التمكين الثقافي: ويتناول القدرة على تغير القواعد والمعايير الثقافية الضابطة لمجتمع ما، إضافة للقيم المحددة لعلاقات النوع الاجتماعي.

4- التمكين السياسي: ويتعلق بالمشاركة السياسية وحق الفرد في التصويت واختيار النظام السياسي حسب برنامجه وطريقة معالجته للمشاكل التي يعاني منها المجتمع.

8.2 التنمية والتمكين

عرف محمد يونس التنمية بأنها تغير إيجابي في حياة 50% من الناس الذي يمثلون قاع المجتمع (سعيد، 2007). ومن التعريف السابق يتضح بأن مفهوم التنمية مرتبط بشكل وثيق بالتمكين، والذي أشار إليه يونس بحدوث تغير إيجابي في حياة الفقراء من خلال دمج الفئات المهمشة المعنية في عملية التنمية، وتحسين الظروف المعيشية لهم من خلال الانتقال من مرحلة الاعتماد والعوز إلى مرحلة الإنتاج والاستقلالية، والتي تعتبر احد ركائز أية خطط تنموية ناجحة، فالتنمية البشرية هي أساس أي مشروع

تنموي، وللمتمكين أهمية كبيرة في تكوين أفراد قادرين على دفع عجلة التنمية، فالإنسان الذي يعاني من نقص في تلبية حاجاته الأساسية لا يمكن التعويل عليه ليكون عنصراً فعالاً، كونه يعاني من نقص في احد مقومات حياته، وينصب جل تركيزه وطاقاته في سبيل إشباع حاجاته، ولذلك لابد من التركيز على مفهوم التمكين كأحد متطلبات عملية التنمية، وإيلاء تطوير قدرات ومهارات العنصر البشري جل الاهتمام والتركيز.

9.2 واقع الفقر في فلسطين ودور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحته

1.9.2 المقدمة

يعتبر الفقر في فلسطين ظاهرة منتشرة وبمعدلات مرتفعة وصلت إلى 25.8% (جهاز الإحصاء المركزي، 2011) والتي كانت لا تزيد عن 10% قبل العام 2000 (وزارة التخطيط، 2008)، فيما أشار د. نصر عبد الكريم في مقابلة مع صحيفة الحياة الجديدة إلى ازدياد دائرة الفقر في صفوف المجتمع الفلسطيني، وأن الفقراء هم من يتحملون النسبة الأكبر من الضرائب المدفوعة لخزينة الحكومة على شكل ضريبة قيمة مضافة على مشترياتهم من الحاجات الحياتية الضرورية (صحيفة الحياة الجديدة، 2015)، وتشير هذه المعدلات إلى ضخامة حالة الفقر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ولهذه الظاهرة أسبابها وتأثيراتها التي لابد من الوقوف عليها ودراستها ومحاولة مكافحتها والحد منها، وذلك عبر تبني سياسات وبرامج فعالة على كافة الأصعدة. وتستدعي أي دراسة لظاهرة الفقر في فلسطين الانطلاق من خلفية ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال عسكري واستيطان ومصادرة الأراضي وسياسات الحصار الاقتصادي فقد حرم الشعب الفلسطيني من كافة حقوقه وإمكانياته في التنمية والتطوير. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998)

وتعتبر الظروف التاريخية التي مرت وتمر بها الأراضي الفلسطينية منذ بداية مرحلة الانتداب البريطاني وما تلاها من الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، مروراً باستكمال احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، وسياسات التشريد والتهجير وسرقة موارد وثروات الشعب الفلسطيني إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، مروراً باتفاقية أوسلو وما تلاها من انتفاضة الأقصى، والانقسام الفلسطيني الداخلي من أهم مسببات الفقر في فلسطين.

وترتبط التحديات الرئيسية التي تواجه فلسطين في التصدي للفقر بحالة عدم الاستقرار، وانعدام أفق تحقيق الاستقلال، والتي وجهت بسياسات وتدخلات تهدف للتصدي لهذه الحالة، شملت على البعدين الإغاثي والتنموي، حيث شمل البعد الإنمائي المرتبط بمعالجة الفقر الشديد لدى الأسر التي لا تتوفر لديها السياسات بعداً تنموياً تساهم في التخلص من الفقر، وتمكين الفقراء، والمشاركة في سوق العمل والاعتماد على الذات. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012)

مما تقدم أعلاه يتبين أن جهود مكافحة الفقر في فلسطين تتطلب بلورة عملية واعية ومنظمة تربط جهود الإغاثة بالتنمية، باستمرار الأنشطة الإغاثية لوحدها لا يحقق النتائج المرجوة، وعليه فلا بد من تطوير رؤية استراتيجية تعالج الفقر بمفهومه الشامل، عبر إشراك كافة الجهات ذات العلاقة، ورفع درجة التعاون والتنسيق.

2.9.2 أسباب انتشار الفقر في فلسطين

تتعدد أسباب انتشار الفقر في فلسطين ومنها:

1- الاحتلال الإسرائيلي: تعاني فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني وما تلاها من احتلال الإسرائيلي من إجراءات عدوانية هدفها تشريد سكان الأرض الأصليين ومصادرة الأراضي وسرقة الحجر والشجر والمياه وكافة الموارد الطبيعية، حيث أصبح الفلسطينيون يعيشون ظروفاً قاسية أحد أبرز مظاهرها تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.

2- سوء الوضع الاقتصادي والأزمة المالية حيث تشهد فلسطين تراجعاً في الوضع الاقتصادي منذ بداية الانتفاضة في العام 2000، وما تلاها من حدوث انقسام فلسطيني، وشن الاحتلال الإسرائيلي لثلاثة حروب مدمرة على قطاع غزة، وانعكاساً لما سبق حدث انخفاض في معدلات النمو، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر، كما أدت الأزمة المالية إلى عدم قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها، إضافة إلى معدلات المديونية المرتفعة والتي وصلت في نهاية العام 2016 إلى 9.5 مليار شيكل (ديون داخلية وخارجية) و835.8 مليون شيكل متأخرات لصالح القطاع الخاص. (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

3- ارتفاع نسبة البطالة: حيث أشارت تقارير مسح القوى العاملة الصادرة عن جهات الإحصاء المركزي أن معدلات البطالة بلغت 26.2% بواقع 18.8% في الضفة الغربية و41.1% في قطاع غزة. (فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي، 2017)

4- وجود اختلالات هيكلية وبنوية في تركيبة القوى العاملة: حيث أن نسبة النساء العاملات لا تتجاوز 19% من نسبة النساء القادرات على العمل، وهذا يؤدي إلى الاعتماد بشكل مطلق على عمل رب الأسرة والذي قد لا يغطي دخله في أغلب الأحيان الحاجات الأساسية للأسرة. (ماس، 2006)

5- عدم وجود قوانين حماية وضمن اجتماعي، حيث تم إقرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني عام 2016 ولا زال في مرحلة البناء المؤسسي، وهو ما حال دون صيانة وحماية حقوق العاملين وتوفير تأمينات تقاعدية تؤمن للأفراد العاملين حياة كريمة.

3.9.2 خصائص الفقراء في فلسطين

أشارت الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لقطاع التنمية الاجتماعية للأعوام (2017-2022) إلى ارتباط الفقر بمجموعة من الأبعاد هي: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016)

1- ارتفاع نسبة الفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات حيث بلغت النسبة في المخيمات 35.4% يليها المدن بنسبة 26.1%، وأخيرا الريف بنسبة 12.4%.

2- ازدياد حجم الأسرة يجعلها أكثر عرضة للفقر، حيث أن أعلى نسب الفقر سجلت في صفوف الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10 أفراد.

3- ارتفاع نسبة الفقر في صفوف الأسر التي يشكل فيها الأطفال العدد الأكبر.

4- تزداد نسبة الفقر بين صفوف الأسر المتعطل أربابها عن العمل ولا يوجد مصدر دخل ثابت يعتمدون عليه في معيشتهم.

5- ارتفاع نسبة الفقر في الأسر التي تعتمد على الزراعة في معيشتها، حيث بلغت 34.1% مقارنة مع القطاع الخاص 30.7% والقطاع العام 20.4%.

4.9.2 طرق مكافحة الفقر في فلسطين

هناك مجموعة من الوسائل والأدوات التي اتبعتها الجهات الرسمية لمواجهة الفقر أهمها:

1- خطط التنمية الوطنية: تهدف خطط التنمية الوطنية الفلسطينية إلى مكافحة الفقر كأحد أهدافها الاستراتيجية، كما تسعى إلى خلق فرص عمل والحد من انتشار البطالة، فقد ورد في المبادئ التوجيهية لإعداد أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية للأعوام (2010-2008) بأن أحد أركان الدولة الفلسطينية هو العمل على خدمة الفئات المهمشة والفقراء حتى يتمكن جميع المواطنين من تقديم أفضل ما لديهم من قدرات، كما أن أحد أهداف السياسات الوطنية الفلسطينية هو تعزيز التقدم والازدهار المرتبط بتقليص الفقر والقضاء عليه. (وزارة التخطيط، 2008)

وتم إدراج مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية كأحد الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية للأعوام (2016-2014)، وذلك بالتركيز على تطوير القدرات المحلية، وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات، وتشغيل القطاع الخاص ومساعدته على إنتاج سلع وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي خلق فرص عمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012)

2- برامج الحماية الاجتماعية: تتألف من عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إضافة للمؤسسات الدولية، حيث تمثل برامج الحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً في مجال مكافحة الفقر في فلسطين.

وتتعدد الخدمات التي تقدمها برامج الحماية الاجتماعية، ومنها المساعدات النقدية، المساعدات الغذائية، البرامج التمكينية، إضافة إلى خدمات الرعاية والتأهيل للمعاقين والمسنين ورعاية وتأهيل الطفولة والأسرة والمرأة، وخدمات التأمينات الاجتماعية الرعاية الطبية. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013)

10.2 نظرة الإسلام إلى الفقر وطرق مكافحته

عالج النظام الإسلامي الفقر بعدة طرق، وتميز عن سائر الأنظمة الاقتصادية كون النظام الإسلامي مستمد من شريعة إلهية تنظم أصول التعاملات حسب مبدأ العدالة والرحمة والاهتمام بالنزعة الاجتماعية ورعاية الفقراء، وتوفير الحياة الكريمة لهم من خلال إخراجهم من دائرة الفقر. (أحمد، 2011).

وحارب الإسلام الفقر بطرق أهمها:

• التشجيع على العمل والإنتاج:

قال تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ (سورة الملك، الآية رقم 15).

حيث نظر الإسلام للعمل كسلاح في مواجهة الفقر، وقد عالج الإسلام كافة البواعث النفسية التي تثبط الناس عن العمل بأن سمح بالملكية الفردية وتحقيق الأرباح والمنافسة حسب ضوابط معينة، تحمي المجتمع وتحافظ على العدالة والشفافية. (القرضاوي، 1985)

• الزكاة:

تعتبر الزكاة أحد الطرق الإسلامية في إعادة توزيع الثروة وإعادة توزيع الدخل وفق أوامر ربانية واعتبارها فريضة يعاقب من يتركها ويكافئ من يقرها ويعمل بها. فهي حصة مقدرة من المال فرضها الله تعالى للمستحقين الذين ساهم في كتابه. (النايلسي، 1997)

قال تعالى في الحفاظ على فريضة الزكاة "الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ" (سورة لقمان، الآية رقم 4).

• الصدقات:

وتعتبر أحد الأساليب والطرق الإسلامية في مكافحة الفقر وتتميز عن الزكاة في كونها طوعية ويقدر ما يستطيع الفرد المسلم، فهي تسد النقص الذي لا تغطيه الحقوق المفروضة وتساهم في التخفيف من وطأه

الفقر، وقد قال تعالى في الحث على الصدقات "فَانْفِقُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (سورة التباين، الآية 16)

• كفالة الدولة:

حيث يكون جميع الأفراد في الدولة شركاء في الموارد المتاحة والمتوفرة، ولا يكون للدولة إلا الإشراف والإدارة على هذه الموارد، ويكون لكافة الأفراد حق الانتفاع من ريع هذه الأملاك وما تدره على خزينة الدولة (القرضاوي، 1985)، قال تعالى "وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّبَيُّاتِ وَاللَّحْمَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (سورة الأنفال، الآية 41)

• وسائل أخرى ومنها:

أ- الكفارات: وتعني فرض حقوق مالية للفقراء والمساكين من أموال الأغنياء، عند كل مخالفة لأحكام الشريعة (اللوحي، 2009).

ب- الفدية: حيث شرع الله تعالى الفدية لمن لم يتمكن من عباده المكلفين من القيام ببعض ما فرض الله عليهم أو لم يتمكن من أداءه بشكل كامل. (اللوحي، 2009)

ج- كفالة اليتامى: وقد شجعت الشريعة الإسلامية على كفالة اليتامى لما له أثر كبير في توفير الاستقرار الاجتماعي والأسري والمادي لليتيم الذي لا أب له ولا معيل، وقال تعالى "ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً." (سورة الإنسان، الآية 8)

د. النذور والهبات: وتعني النذور أن يوجب المكلف على نفسه أمراً لم يلزمه به الشارع. (الحلواني، 2010)

وأما الهبات فتعني: تملك إنسان مالا لغيره في الحياة بلا عوض. (النايلسي، 1997)

وفي النوعين إلزام الإنسان لنفسه بالخير ومساعدة غيره من أفراد المجتمع وبالتالي تساعد على الحد من انتشار الفقر وتعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي.

11.2 برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"

1.11.2 خلفية البرنامج

يعتبر برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" أحد وسائل مكافحة الفقر في فلسطين وقد بدأ العمل في البرنامج منذ عام 2007، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية، وبتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التخطيط ووزارة العمل، ويتمثل الهدف العام للبرنامج في العمل على تمكين الأسر الفلسطينية التي تعاني من فقر مزمن وصعوبات اقتصادية، ومساعدتها على الخروج من حالة الاعتمادية الاقتصادية القائمة على استقبال المساعدات، لتصبح قادرة على توفير دخل بشكل مستقل، من خلال الوصول إلى رزمة من الخدمات المالية وغير المالية، التي تلبى احتياجاتها وذلك عبر أنشطة شبكة الأمان الاجتماعي. (الثلاثيني، 2013)

2.11.2 مكونات برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"

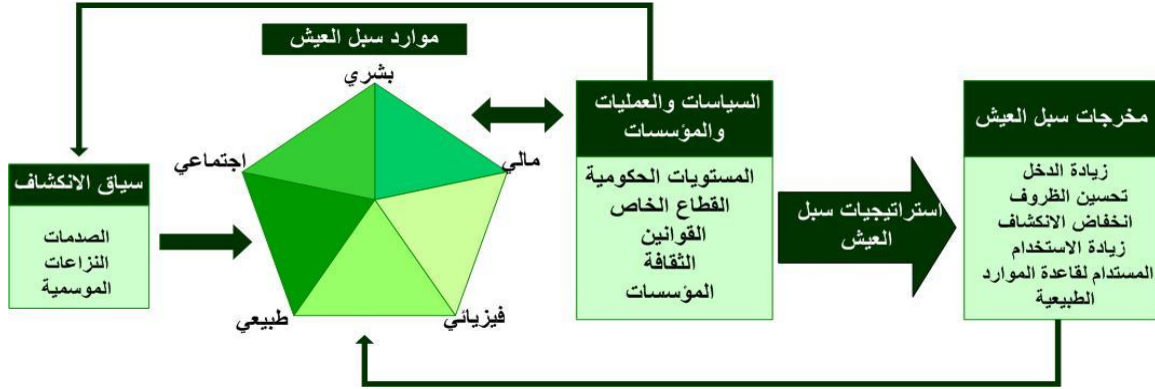
يتكون البرنامج من مكونين رئيسيين: أولهما مكون التمويل الأصغر، والذي يستهدف الأسر الموجودة تحت خط الفقر والقريبة من خط الفقر بتنفيذ مشاريع مدرة للدخل من خلال قروض بآليات التمويل الإسلامي، والمكون الثاني هو منح التمكين الاقتصادي والذي يستهدف الأسر تحت خط الفقر المدقع عن طريق تنفيذ مشاريع مدرة للدخل كمنحة وليس قرض. (منظمة التعاون الإسلامي، 2015)

وتم اعتماد منهجية سبل العيش المستدامة كأساس لتحليل قدرات وموارد تلك الأسر وذلك من خلال مفهوم مخمس الموارد وهي:

- 1- المورد البشري: وتعنى بالعنصر البشري ومستوى تعليمه ومهاراته.
- 2- الموارد الاجتماعية: وتعنى بعلاقات الأفراد
- 3- الموارد الطبيعية: وتعني ما تمتلكه تلك الأسر من موارد طبيعية مثل الأراضي والموارد المائية.
- 4- الموارد الفيزيائية: مثل المباني والأثاث والمعدات.
- 5- الموارد المالية: ويتمثل بما تمتلكه تلك الأسر من دخل وموارد مالية.

شكل رقم (1.2)

آلية عمل منهجية سبل العيش المستدامة



(المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، 2015)

3.11.2 مجلس أمناء البرنامج

يتكون مجلس أمناء برنامج التمكين الاقتصادي من ممثلين عن القطاع العام وهم وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة المالية والتخطيط، وممثلين من البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلين عن القطاع الخاص.

4.11.2 أهداف برنامج التمكين الاقتصادي

يتركز عمل البرنامج في الحد من الفقر ودعم الفئات المهمشة من خلال تحقيق جملة من الأهداف وهي: (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

1- إحداث تغيير ملموس وتحسين في سبل عيش الأسر الفقيرة.

- 2- توفير المنعة الاقتصادية، وزيادة قدرة الأسر الفقيرة على صد الصدمات والتقليل من سياق التعرض للانكشاف نتيجة ظروف الحصار والاحتلال والمناخ.
- 3- استهداف الفئات محدودة الدخل والمهشمة من الشباب الخرجين والرياديين وصغار المزارعين وذوي الإعاقة وبناء مهاراتهم.
- 4- تنمية قدرات المؤسسات التي تعمل ضمن المشروع، ويتم ذلك من خلال تنمية قدرات الكادر البشري العامل ضمن البرنامج، وذلك وفق احتياجات تلك المؤسسات.

12.2 تجارب عالمية في مكافحة الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية، ويشكل تحدياً لكافة الدول، حيث قامت الدول بتبني سياسات وخطط لمكافحة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها، وقد نجحت بعض الدول فيما فشلت أخرى، وتعتبر دراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال مكافحة الفقر رافداً مهماً لأي دولة أو مجتمع يحاول الخروج من مستنقع الفقر، وسيتم دراسة بعض التجارب الدولية ومحاولة تحديد أسباب نجاحها في هذا المضمار، وذلك في سبيل رسم ملامح لكيفية الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين، ومحاولة تخفيف أعداد الفقراء، حيث سيتم دراسة ثلاثة من هذه التجارب على النحو التالي:

1.12.2 التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية من التجارب الفريدة والناجحة في مجال مكافحة الفقر، فقد مكن التطور الاقتصادي الماليزي المتسارع من التمتع بمستوى عالي من الحياة، وتم الإقرار من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2013 بأن ماليزيا نجحت في تخفيض نسبة الفقر في البلاد من نسبة 49,3 في المائة عام 1970 إلى 1,7 في المائة عام 2012، و0,6 في المائة عام 2014، وأزداد الناتج المحلي ليصل إلى 381 مليار دولار في العام 2009 وبمعدل نمو (7.2%) سنوياً، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 14800 دولار سنوياً، وانخفض معدل البطالة إلى 5% في العام 2009. (إسماعيل، 2014)

وترى (فضلي، 2010) بأن اللافت للنظر في التجربة الماليزية بأنها لم تخضع لمواصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج مشاكلها إبان الأزمة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام 1997، بل قامت بعلاج مشاكلها من خلال تبني برنامج وطني متميز، عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يسعون لاستغلال أزمته.

• عوامل نجاح التجربة الماليزية في مجالات التنمية ومكافحة الفقر:

1- التركيز على التعليم: ركزت الحكومة الماليزية على التعليم بشكل كبير، وقامت برصد نسبة كبيرة من نفقات التنمية لصالح قطاع التعليم، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من النسبة العامة للإنفاق التنموي الماليزي 65.9% (فضلي، 2010) مما يعني الاهتمام الشديد بقطاع التعليم ومنحه الأولوية في الإنفاق الحكومي.

2- الاستقرار السياسي وضمان المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع، فخلال خمسين عاماً قاد ماليزيا 5 رؤساء وزراء وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار السياسي التي عايشتها ماليزيا.

3- تبني سياسات قائمة على التعايش والمشاركة، حيث قام المجتمع الماليزي على مبادئ حفظ الحقوق للجميع والمشاركة في المسؤولية والالتزام ببرنامج التنمية، وحل مشاكل الفقراء والمحرومين من خلال عملية التوسع وإشراكهم في العملية الإنتاجية، وليس من خلال حرمان فئة لحساب فئة أخرى فقد حدد د. مهاتير محمد في ورقة عمل في العام 1991 بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي للرؤيا الاستراتيجية الماليزية (2020) أن احد الأهداف الاستراتيجية الماليزية يتمثل في إقامة مجتمع عادل، بحيث يتم توزيع منافع ومكاسب التطور بشكل عادل بين فئات المجتمع. (فضلي، 2010).

4- إقرار سياسات وبرامج تهدف لمساعدة الأسر الفقيرة ودعمهم، مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً، برنامج أمانة اختيار ماليزيا، منح أعانة شهرية للفقراء غير القادرين على العمل، تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن، توفير الدعم للأدوية التي يستهلكها الفقراء.

ويلاحظ في التجربة الماليزية تركيزها على إشراك كافة فئات المجتمع في عملية التنمية، وإقرار حقوق الأفراد والعدالة في التوزيع وذلك في إطار مكافحة الفقر، والتي كانت ضمن أولويات السياسة الوطنية الماليزية كما

أن تبني المؤسسات الخاصة لنهج المسؤولية الاجتماعية كان له الأثر في نجاح التجربة الماليزية في مكافحة الفقر.

2.12.2 تجربة بنك الفقراء (جرامين) في بنغلادش

يعد البروفيسور محمد يونس رائد تجربة بنك الفقراء (جرامين) والذي انطلق في العام 1976 في بنغلادش وتحديدًا في مدينة جوبرا، حيث لاحظ يونس بأن الفقراء يموتون جوعًا ولا يجدون ما يسدون به رمق الحياة، فيما يتباهى الاقتصاديون بقدرتهم على حل كل المشاكل الاقتصادية ووضع النظريات الاقتصادية التي تقوم بالقضاء على الفقر وكل ما يعترض المجتمع من ظواهر اقتصادية سلبية.

وقد أنطلق يونس من قناعته بأن مساعدة الفقراء تكمن في توفير رأس المال الذي يتيح لهم الاستعادة من عوائده، ومن ثم قام بإقراض 42 امرأة من الفقراء مبالغاً بسيطة من المال من جيبه الخاص بدون فائدة، ودون تحديد موعد سداد القرض.

وقد قام يونس بإقراض المبالغ بشكل شخصي لبدأ مشروعه (بنك جرامين) أي مشروع القرية، وذلك لعدم قناعة البنك المركزي أو البنوك الأخرى بفكرة أن الفقراء سيلتزمون بسداد القروض وأنهم غير جديرون بالاقتراض.

وقد نجح يونس في مشروعه نجاحاً باهراً وقام بتغيير حياة 500 أسرة فقيرة كانت تعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة وفي العام 1979 حازت فكرة بنك جرامين على ثقة البنك المركزي وقام بتبني الفكرة، وفي العام 1983 وصل عدد العملاء إلى 59 ألف عميل يخدمهم (86) فرعاً، حيث بلغت إجمالي القروض الممنوحة أكثر من 5 مليارات دولار، تم سدادها بنسب تصل إلى أكثر من 98%. (سعيد، 2007).

• أبرز سمات بنك جرامين وأسباب نجاحه تتمثل فيما يلي:

1. تقديم خدمات مالية للفقراء وذلك لمساعدتهم في تحقيق الاعتماد على الذات ودعم حقهم في الحياة الكريمة.
2. مشروع بنك جرامين هو مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية، حيث يهدف بنك الفقراء إلى تسديد رأس المال للفقراء لبدء مشاريعهم الخاصة دون تحقيق البنك أي أرباح باستثناء بعض الفوائد التي تغطي المصاريف الإدارية للبنك، كما أن الفقراء يمتلكون 94% من حصص البنك. (سعيد، 2007)
3. المساعدة في توفير فرص عمل للقوى العاملة من الفقراء وتأمين انخراطهم في العملية الإنتاجية.
4. خلق منظومة للتكافل الاجتماعي، بحيث يستمد الفقراء قوتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساندة بعضهم، فالفقير المقترض الذي يسدد قيمة قرضه يساهم في مساعدة فقير آخر. (الشايب، 2010)
5. المساهمة في إحداث التنمية المستدامة من خلال خلق فرص الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعتبر نواة الاقتصاد للدول ومحركه الرئيسي.
6. تحفيز روح الابتكار والأبداع: وهذا يشمل الموظفين والعملاء على حد سواء حيث يتم رعاية الأفكار الإبداعية التي تبعد عن التقليد الذي يسبب الفشل في كثير من الأحيان. (Rahman, Kahn, 2007)
7. تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تأمين انخراط المرأة في حقوق العمل ومحاولة إخراجها من دائرة الفقر الشديد لتكون فرداً منتجاً في المجتمع، حيث تمثل النساء 96.65% من عملاء البنك. (Swope, 2005)
8. التركيز الشديد على الفقر والنساء منهم بشكل خاص: ويتم ذلك من خلال نشر أفكار مؤسسة محمد يونس إضافة إلى دراسات أخرى، إضافة إلى تقديم الدورات التدريبية للمؤسسات التي ترغب في تطبيق الفكرة عالمياً، وهذا بدوره يساهم في نشر الفكرة ونجاحها على المستوى العالمي، حيث اعتمد البنك على فكرة ألا أحد يستطيع أن يباري المرأة الفقيرة في انتهاز الفرص للتخلص من الفقر، إضافة إلى قدرة المرأة على إدارة أنشطة مدرة للدخل أثناء عملها داخل منزلها. (سعيد، 2007)

3.12.2 التجربة الصينية:

تعد التجربة الصينية من التجارب الناجحة والتي تستحق المزيد من الدراسة والتحليل فقد تحولت الصين بين الأعوام 1981 و2004 من أكثر من ثلثي سكانها يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، إلى أقل من شخص واحد بين كل عشرة يعيشون حالة الفقر، ووفقاً للبنك الدولي، فإنه خلال الفترة بين عامي 1981 و2010 انخفض عدد السكان الفقراء في العالم بواقع 723 مليون وجاءت نسبة 94.2% من هذا الخفض نتيجة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في الصين. (مصطفى، 2017)

ومما تقدم أعلاه يلاحظ نجاح الصين بشكل كبير في التصدي لظاهرة الفقر وتخفيض أعداد الفقراء بشكل هائل، أما الأسباب التي تقف وراء هذا الإنجاز فهي:

- 1- الاهتمام بالتعليم: قطعت الصين أشواطاً كبيرة في بناء رأس المال البشري، حيث أصبح معدل معرفة القراءة والكتابة 95% من السكان تقريباً، وتخرج الصين سنوياً 1.5 مليون عالم ومهندس. (ريحان، 2012)
- 2- ارتفاع معدلات النمو: حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدلات النمو الاقتصادي في الصين تسجل ارتفاعاً ثابتاً بمعدل 8% سنوياً (البنك الدولي، 2010)، وهذا يعني بأن الاقتصاد الصيني سوف يتربع على راس القمة خلال فترة لا تتجاوز العام 2030. (pwc, 2017)
- 3- تطبيق سياسات اقتصادية عادلة: فقد قامت الصين بانتهاج سياسات عادلة في توزيع الدخل والمساواة في توفير فرص العمل، حيث قامت خلال 30 عاماً بتطبيق سياسات إصلاحية في المجال الاقتصادي.
- 4- الإبداع والبحث العلمي: أولت الصين أهمية كبرى لدعم الإبداع والابتكار والمساهمة في تطوير البحث العلمي وأدواته، ففي العام 2009 بلغت براءات الاختراع المحلية المسجلة في الصين نحو 280 ألف براءة اختراع واحتلت بذلك المرتبة الثالثة على مستوى العالم. (ريحان، 2012)

5-محاربة الفساد: قامت الصين بمحاربة الفساد كون انتشاره أحد معوقات عملية التنمية ومكافحة الفقر، فقد قامت بشن حملات على الفساد نتج عنها إحالة عدد من المسؤولين الحكوميين وتحويلهم للمحاكمة، وقد لاقى حملات مكافحة الفساد في الصين الدعم والمساندة الشعبية اللازمة لنجاح تلك الجهود.

ويلاحظ بأن التجربة الصينية اتسمت بالالتزام بالخطط، والسير بخطى ثابتة وواضحة نحو التنمية ومكافحة الفقر، مستفيدة بذلك من تجارب الدول الناجحة، كما تحول النظام الاقتصادي الاشتراكي الصيني إلى نظام السوق، مع الاحتفاظ بالمواسفات الصينية البحتة، ومكوناً لنظام "اشتركية السوق" الذي يتميز بالتكيف السريع مع الأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية، حيث أثبتت الصين قدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية التي تعيشها أوروبا. (ريحان، 2012)

13.2 الدراسات السابقة

دراسة (عقل، 2015) بعنوان (تقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة غير المستردة الممولة من برنامج التمكين للأسر المحرومة اقتصادياً)

هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة باستخدام نموذج المشروع (CIPP) ويهدف النموذج إلى تحليل مشاريع المنح الصغيرة من خلال: تقييم سياسات المشروع، تقييم فاعلية إدارة المشروع، تقييم نتائج عمل المشروع، تقييم المدخلات، تقييم الاستمرارية والاستدامة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل مدى قدرة مشاريع المنح الصغيرة على توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي، وتمكين الفقراء من الخروج من دائرة الفقر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداه جمع بيانات من عينه تكونت من 230 مستفيد من مجتمع دراسة حجمه 581 مستفيداً.

وتوصلت الباحثة بأنه لا توجد فروقات في درجة استجابة المبحوثين تعزى لمتغيرات الجنس والعمر ومحل الإقامة فيما يوجد فروق فيما يتعلق بنوع النشاط والمستوى التعليمي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك درجة عالية من إدارة تقييم المشاريع الصغيرة وضرورة المحافظة على تلك الدرجة العالية من التقييم.

دراسة (Mudaliar, 2015) بعنوان (Women Empowerment through Microfinance)

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل الصغير وتمكين المرأة، من خلال دراسة تجربة التمويل الصغير في الهند، وتقديم التسهيلات الائتمانية (القروض الصغيرة) وبشروط مناسبة وبفترات سداد تتناسب والعائد المتحقق من المشروع. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع بيانات الدراسة من الكتب، المجلات، الصحف، مقالات البحوث، المجالات البحثية ذات العلاقة بموضوع البحث.

بينت الدراسة بأن المرأة التي حصلت على التمويل والتدريب والمتابعة الدقيقة نجحت في إدارة المشروع، بصورة انعكست بشكل إيجابي في تمكينها من عدة نواحي منها: زيادة الثقة بالنفس، التأثير الإيجابي على العلاقات الأسرية والتخفيف من العنف المنزلي، إضافة إلى تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية.

دراسة (أبو شنب، 2015) بعنوان (دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر-حالة الأردن)

يهدف البحث إلى دراسة مشكلتي البطالة والفقر ودور المشروعات الصغيرة في معالجتها في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث يرى الباحث بأن المشروعات الصغيرة لها أهمية كبيرة في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة استناداً إلى البيانات والمعطيات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومقابلتها بالبيانات الخاصة بالفقر والبطالة في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة تعتبر أهم أدوات مواجهة الظاهرتين، كما توصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية أكفئ وأشمل من غيرها في الوصول إلى الفئات المستهدفة.

دراسة (بشارة، 2014) بعنوان (التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان/دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني)

هدفت الدراسة إلى البحث في دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر في السودان، كما هدفت إلى دراسة السياسات النقدية والمالية للبنك المركزي السوداني، وأثر تلك السياسات على التمويل الأصغر،

إضافة إلى دراسة سوق التمويل الأصغر من حيث العرض والطلب، وتم إتباع المنهج التحليلي واستخدام حزم التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد ركزت الدراسة على العلاقة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتمويل الأصغر مقارنة بعدد من المتغيرات ومنها المنطقة الجغرافية، أنواع النشاط، القطاع المستهدف من التمويل، حجم التمويل، المبلغ المخصص، وجود دراسة جدوى، تكلفة تمويل المشروع، عمليات تمويل المشروع. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ربط منح التمويل الأصغر بمنطقة جغرافية محدودة ليس له أثر اقتصادي واجتماعي في تخفيف نسبة الفقر. إضافة إلى وجود علاقة طردية بين كفاية المبلغ المخصص لتمويل المشاريع الاقتصادية للفقراء وإحداث أثر اقتصادي واجتماعي يتمثل في تخفيض نسبة الفقر.

دراسة (الحاج، 2014) بعنوان (تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بصفته هيئة مالية عربية يعتبر أحد أهدافها دعم عملية التنمية في فلسطين، ودراسة أثر الدعم المقدم من الصندوق في تحقيق متطلبات التنمية للمجتمع الفلسطيني، واستخدمت الدراسة أسلوب البحوث النوعية وأداة المقابلة ودراسة الحالة لجمع البيانات إضافة إلى مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة حسب الباحث بأن الدعم المقدم من الصندوق لا يرتبط بأي أجندات سياسية كغيره من أشكال الدعم المقدم في باقي الدول، إضافة إلى أن هناك نقص في توفير قواعد بيانات حكومية حول الدعم المقدم لجهات ومؤسسات غير حكومية، وضعف التنسيق والموائمة ما بين الاحتياجات والمتطلبات التنموية في فلسطين والدعم المقدم من الصندوق، كما بينت الدراسة بأن هناك ضعف في المتابعة والرقابة على تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق.

دراسة (الثلاثيني، 2013) بعنوان (فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة - دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي - DEEP)

هدف البحث إلى دراسة فاعلية المنح الصغيرة ودورها في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الصغيرة التي تعاني من الفقر المدقع في قطاع غزة، وتم تناول مفهوم الفقر وتحديد خطوط الفقر الوطنية، وأوضحت الدراسة بأن هناك توجهات في مجال مكافحة الفقر في فلسطين تتمثل في تقديم المساعدات النقدية والغذائية، ويتم توجيهها بشكل كبير تجاه الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، تقديم قروض صغيرة لإنشاء مشاريع تهدف إلى الانتقال من حالة الاعتمادية إلى حالة الاستقلالية، وتوفير دخل مستقر، والمساهمة في استدامة عمل المشاريع القائمة، وتم اختيار عينة دراسة مكونه من 170 عينة عشوائية طبقية ممثلة لمجتمع حجمه 482.

وخرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: أكبر القطاعات المستفيدة من مكون المنح هي المشاريع التجارية 58.1%، يعتبر المشروع المنفذ مصدر الدخل الأساسي للأسر بنسبة (87.07%)، وفيما يتعلق بتقليل البطالة فإن أعداد العاملين قد ازداد في الأسرة بنسبة 82%، ومن أبرز الصعوبات التي واجهت المستفيدين فقد تمثلت في الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي يمر بها قطاع غزة، وخاصة ارتفاع الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي

دراسة (الواوي، 2013) بعنوان (دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة - دراسة حالة جمعية دار الصلاح الإسلامية)

هدفت الدراسة إلى بحث دور المؤسسات الأهلية في محاربة ظاهرة الفقر عبر استهداف الفقراء بتوفير خدمات صحية وتعليمية واقتصادية، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على طريقة العينة العشوائية وتم توزيع 550 استبانة واستلام 510.

وقد خلصت الدراسة إلى أن للجمعيات والمؤسسات الأهلية دور مهم في علاج وخفض معدلات الفقر والتأثير في تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليمية للفقراء حيث إن زيادة متغير المستوى التعليمي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بنسبة 7.7% بين الذين تم استهدافهم.

دراسة (عز العرب، المهل، 2013) بعنوان (دور التمويل الأصغر في خفض الفقر-دراسة حالة مشروعات التمويل الأصغر بولاية الخرطوم)

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر مشاريع التمويل الصغيرة في الحد من نسبة الفقر حيث تمثلت أهداف البحث بتحديد مدى قدرة مؤسسات الإقراض الصغير على تقديم خدمات مالية وغير مالية لشرائح المستهدفين، إضافة إلى تحديد إبراز المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا النوع من المشاريع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة بحيث تشكل 1% من عينة الدراسة بحجم (1430) شخص.

وخلصت الدراسة إلى محدودية وقصور دور التمويل الصغير في خفض نسبة الفقر إضافة إلى عدم قدرة المؤسسات على تقديم خدمات حقيقية تستهدف شريحة الفقراء، وأن معظم المشاريع الصغيرة غير ناجحة وغير مستدامة، وذلك بسبب وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

دراسة (منيرة، 2012) بعنوان (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر)

هدفت الدراسة إلى إبراز دور مؤسسات الإقراض الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد أهم مقومات تمكين المرأة ورفع نسبة مساهمتها في العملية التنموية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة عشوائية حجمها (150) من صاحبات المشروعات الصغيرة.

ومن أهم نتائج الدراسة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت أهم سبل تمكين المرأة اقتصادياً، وأن صاحبات المشاريع الصغيرة استطعن التغلب على أهم الصعوبات التي تواجهها والمتمثلة في العادات والتقاليد العائلية والمجتمعية، إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل والاستفادة من الدعم الحكومي.

دراسة (هاشم، راضي، 2012) بعنوان (سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق)

هدفت الدراسة إلى بحث إجراءات مكافحة الفقر في العراق ومدى تأثير تلك الإجراءات على رفع مستوى مؤشرات التنمية المستدامة، حيث يرى الباحث بان أي إجراءات لمواجهة الفقر لا بد أن تكون مدروسة

وعلمية وقابلة للتطبيق، وذلك من خلال تحديد مفهوم الفقراء وحصصهم وتحديد السمات الأساسية لهم، من حيث توزيعهم الجغرافي، ومستويات التعليم والصحة والسكن، إضافة إلى ربط السياسات والبرامج الخاصة بمكافحة الفقر بنتائجها، وذلك من خلال تحليل معدلات النمو وتوزيع الدخل والثروة، إضافة إلى توفير التغذية الراجعة بهدف تشخيص القصور والخلل في تلك السياسات والبرامج ومعالجتها بالسرعة الممكنة.

وخلصت الدراسة إلى اعتبار أن الفقر من أهم معوقات التنمية المستدامة، كما أن تبني الدولة لأي استراتيجية تنموية تهدف للقضاء على الفقر لا يكتب لها النجاح دون العمل على رفع مؤشرات التنمية عبر خفض نسبة البطالة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، تحسين مستوى التعليم، زيادة الكفاءة الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة.

دراسة (Zahra, Sensor, 2011) بعنوان

(Reducing vulnerability through economic empowerment: a new approach to social protection in Palestine)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" بصفته جهة تقدم المنح والقروض الصغيرة عبر استراتيجية تمكين الفقراء، وشملت عينة الدراسة 380 مستفيداً.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود تحسن واضح في سبل عيش الأسر الفقيرة المستفيدة، حيث أشار 79.6% من المبحوثين إلى تحسن دخلهم، إضافة إلى تحسن الأمن الغذائي وتحسن ظروف المعيشة للأسر المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس، علاوة عن زيادة الأصول المادية للأسر المستفيدة، وتنمية الموارد المادية والبشرية، كما أشار الباحث إلى أن للبرنامج أثر كبير في الحد من سياق الانكشاف للأسر المستفيدة.

دراسة (sample, 2011) بعنوان

(Moving 100 million families out of severe poverty how can we do it?)

هدفت الدراسة إلى بيان مدى نجاح فكرة المشاريع الصغيرة في إخراج الفقراء من دائرة الفقر المدقع ومنحهم القدرة على الاعتماد على أنفسهم عبر تمكينهم اقتصادياً.

حيث أظهرت الدراسة بأن مؤسسات التمويل الصغير تنقسم إلى مجموعتين، الأولى يشكل تحقيق الأرباح والفوائد المحرك الرئيسي لعملها، والثانية تهدف التأثير في نسب الفقر ومنح الفقراء الفرصة للخروج من فقرهم عبر تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح معقول، كما أظهرت الدراسة بأن هناك محاذير للتمويل الصغير تتمثل في إمكانية استخدام القروض للأهداف الاستهلاكية، وبالتالي زيادة المديونية للفقراء وعدم تمكن مؤسسات الإقراض من استيفاء الأقساط، وهو ما قد يهدد وجودها، كما بينت الدراسة بأن المشاريع الصغيرة تعتبر من أفضل وسائل مكافحة الفقر إذا ما تم وضع قواعد ضابطة تساهم في إخراج الفقراء بصورة مستدامة من دائرة العوز والاعتمادية.

دراسة (الشايب، 2010) بعنوان (أثر المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة -دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر - مصر)

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمعوقات التمويلية التي تواجه هذه المشروعات في مصر إضافة إلى التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتي تمثلت في أحجام البنوك التجارية عن تقديم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لصالح المشاريع الصناعية والكبرى، ارتفاع أسعار الفائدة بجهة ارتفاع مستوى المخاطر التمويلية لهذا النوع من المشاريع. وقد استخدم المنهج التحليلي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما تم اختيار عينة دراسة مكونة من 349 عينة عشوائية طبقية ممثلة لمجتمع حجمه 3757 سيدة.

وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن المشروعات متناهية الصغر تساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، ورفع المستوى الصحي للأسرة الفقيرة، مع زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل، إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمي للأسرة نظراً إلى اضطرار الأسرة إلى إجبار بعض أو كل أولادهم على العمل في سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة، ووجود علاقة سلبية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى السكن،

ويرجع ذلك إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الاحتياجات الأساسية من مأكلاً وملبس وعلاج.

دراسة (التنير، 2009) بعنوان (الفقر والفساد في العالم العربي)

هدفت الدراسة إلى تعريف الفساد وآليات انتشاره وأنواعه، كما تناولت النتائج السياسية والاقتصادية للفساد، ومنها انخفاض مستوى الأداء الحكومي، وإشاعة أجواء عدم الثقة ونشر الإحساس بالظلم، كما أن الفساد يقلل من الكفاءة والجودة، ويرى الباحث بأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها معظم الدول العربية كانت سبباً مباشراً في انتشار ظاهرة الفقر، حيث أن معظم هذه الدول خضعت لشروط الدول الكبرى، وبالتالي تفاقم التبعية الاقتصادية لتلك الدول، وانتهاج سياسات نقدية وضريبية موجهة لصالح الطبقات الغنية دون الفقيرة أدت إلى عدم العدالة في توزيع الدخل وارتفاع في معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وخلصت الدراسة إلى أن العولمة والرأسمالية ساهمتا بشكل رئيسي في انتشار الفقر في الوطن العربي عبر سيطرة الشركات الكبيرة على الاقتصاد والدفع باتجاه عدم تبني الدول لنظام الحماية الاجتماعية.

دراسة (Rahman, Kahn, 2007) بعنوان

(Impact of microfinance on living standards, empowerment and poverty alleviation of poor people: A case study on microfinance in the Chittagong district of Bangladesh)

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التمويل الأصغر على مستويات المعيشة والتخفيف من مستويات الفقر بين الفئة المستهدفة في بنغلاديش، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية للفقراء وتوفير المتابعة والرقابة الدائمة على جميع مراحل عمل المشروع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام عينة عشوائية حجمها (109) من المقترضين.

وبينت الدراسة بأن معظم المقترضين هم من النساء ومعظمهم من المستوى التعليمي (ابتدائي فما دون)، كما بينت بأن المشاريع التي أنشأها الفقراء ساهمت في زيادة دخلهم وزيادة قدرتهم على ادخار مبلغ مالي

للاستخدام الطارئ وعند الحاجة، بالإضافة إلى أن برامج التمويل الصغير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتمكين الفقراء اقتصادياً واجتماعياً، وتساعد الفقراء في زيادة ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم، كما أظهرت هذه الدراسة بأن التمويل الصغير ساهم في توفير فرصة عمل لأكثر من فرد في الأسرة.

دراسة (سعيد، 2007) بعنوان (تجربة بنك الفقراء)

هدفت الدراسة إلى مناقشة تجربة البروفسور محمد يونس رائد تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش من حيث مناقشة سمات وخصائص بنك جرامين، حيث يعد البنك تجربة فريدة كونه يركز على مساعدة الفقراء في الخروج من دائرة الفقر، ويبين بأن أهم خصائص بنك الفقراء هو تركيزه على محاربة الفقر ودعم النساء كقوة قادرة على العمل والإنتاج، ولم يستثني ربات البيوت بل كان التركيز منصباً على هذه الفئة كونها قادرة على الإنتاج وهي في منزلها، وبالتالي قدرتها على المساهمة في إشباع حاجات أسرتها، ويرى سعيد بأن بنك الفقراء هو تجربة تنموية بامتياز، فهي تركز على تحسين حالة الفرد وأسرته.

وتناول الباحث الآفاق العالمية للتجربة من خلال تبني كثير من الدول لتجربة بنك جرامين وإنشاء مؤسسة برنامج بنك جرامين للفقراء، وعقد البرامج التنموية التدريبية وورش العمل وإصدار النشرات لكافة المهتمين بالتجربة، وتطرق الباحث إلى دور المشروعات المتناهية الصغر في دعم الفقراء وتوفير فرص عمل لهم، وأثرها المتمثل بتخفيض نسب الفقر والمساعدة في توفير رأس مال للبدء في تنفيذ المشاريع الإنتاجية الخاصة بالفقراء.

دراسة (صادق، 2005) بعنوان (الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية-محافظة جنين)

هدفت الدراسة إلى التعريف بظاهرة الفقر وتوضيح طرق قياسه وتحديد خطوط الفقر في فلسطين، والآثار المترتبة على انتشار الفقر، كما ناقشت الدراسة أسباب انتشار الفقر، وخصائص الفقراء ومنها الحرمان، العزلة، الاغتراب، الاعتماد على الغير، نقص الأصول الاقتصادية والخيارات، الوهن، عدم الاستقرار، انخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار، وتم استخدام المنهج التحليلي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي

(SPSS) في تحليل البيانات وتم اختيار عينة دراسة عنقودية عشوائية غير منتظمة عددها 170 أسرة من مجتمع الدراسة والبالغ حوالي 3000 أسرة.

وقد بينت الدراسة في نتائجها بان الأسرة تعتمد على عدد من الأساليب للتأقلم مع ظاهرة الفقر وهي: تخفيض الاستهلاك، إضافة إلى عمل بعض أفراد الأسرة بأعمال غير مناسبة لمكانتهم الاجتماعية، الاعتماد على الزراعة، استنفاد المدخرات، ترك التعليم.

دراسة (Swope, 2005) بعنوان (Microfinance and Poverty Alleviation)

يهدف البحث إلى دراسة تجربة بنوك الفقراء والتي ابتكرها د. محمد يونس عام 1970 ومدى تأثيرها في التخفيف من ظاهرة الفقر في بنغلادش، حيث اثبت يونس أن الفقراء يمكن الاعتماد عليهم فهم قادرين على الاقتراض وسداد أقساط القروض ويستحقون الحصول على التسهيلات الائتمانية، وذلك على عكس وجهة النظر التقليدية السائدة في حينه.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الصغير هو وسيلة فعالة للتخفيف من الفقر، كما أن مؤسسات الإقراض الصغير التي تعتمد على تقديم تسهيلات ائتمانية بشروط تتناسب الفقراء من العناصر الهامة في إحداث تنمية وطنية شاملة.

دراسة (الرماني، 2003) بعنوان (اقتصاد الفقر: بؤس وأزمات)

ناقش الباحث مفهوم عولمة الفقر ودور المؤسسات الدولية الكبرى في هذا الجانب ومنها (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للإنماء)، حيث يرى الكاتب بأن تلك المؤسسات ساهمت بشكل مباشر في انتشار ظاهرة الفقر، عبر نشرها بيانات اعتمدت على مقاييس غير واقعية ومنها اعتماد البنك الدولي تحديد خط الفقر بدولار أو دولارين في اليوم.

وخلصت الدراسة إلى أن أبعاد الفقر وتأثيراته كبيرة وخطيرة، حيث يتمثل البعد الاقتصادي للفقر في خفض الإنتاجية وصعوبة تحقيق نمو اقتصادي في البلدان الفقيرة على المستوى المنظور، وبالتالي انخفاض نسبة

مشاركة القوى العاملة في سوق العمل، وفيما يخص البعد الاجتماعي فإن الفقر يؤدي إلى جملة من الظواهر السلبية مثل انتشار الأمراض، والتكاسل، والاعتمادية، وانتشار الرشوة والمحسوبية، والفساد، كما أن استمرار السياسات الاقتصادية القائمة يساهم بشكل مباشر في ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، حيث أن تلك السياسات تتجلى بارتفاع مستويات الادخار وتوفير الخيارات الاستثمارية المتعددة للأغنياء، مقابل قلة الفرص والإمكانات المتاحة للفقراء.

14.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

رغم الاختلاف في التخصصات والخلفيات الثقافية والأيدولوجية للباحثين، فقد أجمعت الدراسات السابقة على عدد من العناصر المشتركة تمثلت بالتركيز على ما يلي: -

1. توفير الدعم من قبل الجهات الحكومية والخاصة لنهج التمويل الصغير كوسيلة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة.
2. توفير التدريب الملائم ولمدة كافية وباستمرار للفئات المستهدفة بمشاريع التمويل الصغير في مجال إدارة الأعمال، وتعزيز قدراتهم في مجال استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال الحديث، إضافة إلى تطوير قدرات مؤسسات التمويل الصغير وتأهيل الطواقم العاملة فيها.
3. المتابعة والتقييم المستمر للمشاريع يساهم في نجاحها وتحقيق أهدافها المتمثلة بنقل الفقراء من حالة الاعتمادية على الغير إلى الإنتاج والاعتماد على النفس.
4. التخفيف من الشروط والإجراءات الخاصة بمنح القروض أو المنح للفقراء.
5. توفير التسويق لمنتجات المشاريع الخاصة بالفقراء، إضافة إلى دعم المشاريع الريادية وتكثيف البحوث والدراسات الخاصة بمجال مكافحة الفقر وتمكين الفقراء.
6. منح المشاريع الناجحة امتيازات تشغيلية مثل الإعفاء من الضرائب وتكريم المشاريع الريادية ودعمها مادياً ومعنوياً.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على أهمية التمكين الاقتصادي كأداة لمكافحة الفقر والتعرف على دور برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) وأهدافه، إضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء

الإطار النظري والمنهجية العلمية وبناء أداة الدراسة، كذلك تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تفسير النتائج التي ستصل لها الدراسة تفسيراً علمياً.

ويرى الباحث بأن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بتركيزها على تحليل دور برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) في مكافحة الفقر في عدد من المدن الرئيسية في الضفة الغربية، وحسب اطلاع الباحث فإن عدد قليل من الدراسات اهتمت بتحليل دور البرنامج في تلك المدن عبر قياس مدى التغير في عدد من المؤشرات بعد تدخل برنامج التمكين الاقتصادي وتقديمه لمنح أو قروض حسنة للأسر الفقيرة، انطلاقاً من مفهوم الفقر متعدد الأبعاد والذي يشمل مؤشرات التعليم، الصحة، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية، واستغلال الموارد المتاحة، وتنمية المهارات، إضافة إلى الحد من سياق الانكشاف وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات.

منهجية الدراسة وإجراءاتها وأدواتها

يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة، والطريقة التي تم اتباعها في اختيار العينة، كما يتناول وصف الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

1.3 منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الرجوع إلى الأدب السابق حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، وبالاستناد إلى الأدب السابق والدراسات السابقة تم تصميم استبانة استهدفت جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، بعد ذلك تم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً لاستخراج النتائج ومقارنتها.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأسر المستفيدة من المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاقتصادي والمسجلة في سجلات وزارة التنمية الاجتماعية، حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة من خلال البرنامج للمرحلة الثانية (2013-2017) 988 مشروعاً، وهي فترة الدراسة.

3.3 خصائص عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من 111 مستفيداً موزعة حسب المحافظات الرئيسية المستفيدة كونها تمثل حوالي 80% من مجتمع الدراسة وذلك حسب متغيرات الدراسة:

• متغير الجنس:

جدول رقم (1.3)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

متغير الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	79	71.2
أنثى	32	28.8
المجموع	111	100.0

بالنسبة لمتغير الجنس أوضحت النتائج أن غالبية الباحثين (71.2%) هم من الذكور وأن (28.8%) هم من الإناث حسب الجدول رقم (1.3)، وهذا يشير إلى أن الذكور يشكلون أغلبية المستفيدين من برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"، ويعزى ذلك إلى كون أغلبية أرباب الأسر المستهدفة من الذكور، إضافة إلى طبيعة المشاريع التي تناسب الذكور بشكل أكبر، وطبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يتولى فيه الرجل المسؤولية العائلية في الغالب.

• متغير العمر:

جدول رقم (2.3)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

متغير العمر	العدد	النسبة المئوية %
اقل من 30 سنة	5	4.5
31 - 40 سنة	19	17.1
41 - 50 سنة	38	34.2

44.1	49	50 فأكثر
100.0	111	المجموع

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (2.3) أن الفئة العمرية (50 فأكثر) تشكل نسبة 44.1% وهي النسبة الأكبر، تليها الفئة العمرية (41-50) بنسبة 34.2%، تليها الفئة العمرية (31-40) بنسبة 17.1%، أي أن ما يقارب من نصف العينة هم من عمر 50 سنة فأكثر ويعزى ذلك إلى أن المستفيد عادةً ما يكون هو رب الأسرة.

• متغير المستوى العلمي:

جدول رقم (3.3)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى التعليمي

النسبة المئوية%	العدد	متغير المستوى التعليمي
85.6	95	ثانوي فأقل
5.4	6	دبلوم متوسط
9.0	10	بكالوريوس
100.0	111	المجموع

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (3.3) أن (85.6%) من أفراد العينة من المستوى التعليمي ثانوي فأقل، تليها درجة البكالوريوس بنسبة (9%)، ويليهما درجة دبلوم متوسط بنسبة (5.4%). وهذا يشير إلى ارتباط انتشار ظاهرة الفقر بتدني التحصيل العلمي للفرد.

• متغير عدد أفراد الأسرة:

جدول رقم (4.3)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

متغير عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية%
من 1-3	15	13.5
من 4-7	63	56.8
أكثر من 7	33	29.7
المجموع	111	100.0

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (4.3) والشكل رقم (4.3) أن (56.8%) من المبحوثين يتكون أفراد أسرهم من (4-7) أفراد تليها نسبة (29.7%) أكثر من 7 أفراد، وهذا يتفق مع معطيات الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لقطاع التنمية الاجتماعية للأعوام (2017-2022)، والتي أشارت إلى ازدياد حجم الأسرة يجعلها أكثر عرضه للفقر.

• متغير المحافظة:

جدول رقم (5.3)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المحافظة

متغير المحافظة	العدد	النسبة المئوية%
الخليل	12	10.8
بيت لحم	7	6.3
رام الله والبييرة	7	6.3

9.9	11	سلفيت
14.4	16	نابلس
17.1	19	طولكرم
13.5	15	جنين
11.7	13	قلقيلية
8.1	9	طوباس
1.9	2	أريحا
100.0	111	المجموع

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (5.3) توزيع المستفيدين حسب متغير المحافظة بنسب متفاوتة حسب القدرات ومجال النشاط والخدمات وعدد المستفيدين وهذا يشير إلى توزيع المشاريع على كل المحافظات وذلك حسب معطيات سجلات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2017.

• متغير نوع النشاط:

جدول رقم (6.3)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط

النسبة المئوية %	العدد	متغير نوع النشاط
12.6	14	زراعي
24.3	27	خدمي
49.5	55	تجاري
13.5	15	صناعي
100.0	111	المجموع

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6.3) أن نسبة المشاريع الأعلى من نصيب القطاع التجاري بنسبة (49.5%)، يليها قطاع الخدمات بنسبة (24.3%)، ثم قطاع الصناعة بنسبة (13.5%)، وأقل عدد من المشاريع لقطاع الزراعة، وهذا يعكس عزوف سكان الريف عن المشاريع الزراعية. ويعزو الباحث ذلك إلى أن المشاريع الزراعية تواجه مخاطر كبيرة تتمثل في التقلبات الموسمية، والمنافسة الشديدة مع المنتج الإسرائيلي مما يؤدي إلى وجود صعوبة في التسويق.

4.3 أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة باستبيان أعد لغرض التعرف على " دور برامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر في الضفة الغربية "

أما عن طريقة تصميم الاستبيان فقد استعانت الباحثة بالأدب والدراسات السابقة في مجال البحث، لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، حيث تكونت بصورتها النهائية من خمسة محاور تتضمن (45) فقرة.

الجدول رقم (7.3)

المحاور الرئيسية لاستبانة الدراسة

الرقم	المحور	عدد الأسئلة
1	دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة	15
2	دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة	7
3	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"	11
4	الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"	12

5.3 صدق الاستبانة:

للتحقق من صدق الاستبانة تم عرضها على المشرف الأكاديمي، ثم على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في ميدان البحث ملحق رقم (1.3)، حيث تم معالجة الملاحظات المقدمة من قبلهم قبل واعتمادها بصورتها النهائية.

6.3 ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال إجراء اختبار التناسق الداخلي واستخراج معامل الثبات (كرو نباخ الفا) على عينة الدراسة بأكملها، حيث كان معامل ثبات الأداة (98.5%) وهو معامل ثبات ممتاز في الأبحاث الجامعية.

7.3 متغيرات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

المتغيرات الضابطة: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، المحافظة، نوع النشاط.

المتغيرات التابعة:

1. تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة.
2. تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة.

المتغير المستقل:

برنامج التمكين الاقتصادي (ديب)

8.3 المعالجات الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) حيث تم بعد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي:

- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.
- استخدام اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- استخدام مقياس ليكرت في حساب متوسطات الفقرات وما أن كان اتجاه هذه الفقرات إيجابي أم سلبي.

9.3 تصحيح الأداة:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لطريقة ليكرت الخماسية.

موافق بشدة	موافق	متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل عرض النتائج التي وصلت إليها الدراسة، وفقا لفقرات الاستبانة ومجالاتها، كما سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم.

1.4 الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

1.1.4. دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة

جدول رقم (1.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور البرنامج في تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة مرتبة ترتيبا تنازليا.

رقم الفقرة	ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التفسير
1	1	ساهم عائد المشروع بزيادة دخلك الشهري.	4.11	1.14	82.2	مرتفع
6	2	ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على الوفاء بالالتزامات الشهرية (تسديد فواتيرك) مثل (فاتورة مياه، فاتورة كهرباء، فواتير الهاتف، أي أقساط أخرى لمشترياتك).	3.60	0.93	72.1	مرتفع

مرتفع	71.0	1.05	3.55	ساهم عائد المشروع في توفير ثمن علاجات وأدوية لك أو لأحد أفراد أسرتك.	3	10
متوسط	69.2	1.01	3.46	ساهم عائد المشروع في تقليل الحاجة للاقتراض من الغير لسداد التزاماتك.	4	4
متوسط	69.2	1.09	3.46	ساهم عائد المشروع في توفير أنواع طعام ومأكولات لم تكن قادراً على توفيرها سابقاً.	5	11
متوسط	68.1	0.99	3.41	ساهم عائد المشروع في تقليل حاجتك للحصول على المساعدات والإعانات الحكومية ومن الأشخاص.	6	5
متوسط	66.1	1.12	3.31	ساهم عائد المشروع في تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة (تسديد الأقساط المدرسية، شراء القرطاسية والحقائب المدرسية، شراء الزي المدرسي).	7	7
متوسط	62.9	1.11	3.14	ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية ومجاملة الآخرين.	8	12
متوسط	62.5	1.05	3.13	ساهم عائد المشروع في توفير مبلغ مالي للاستخدام الطارئ وعند الضرورة.	9	3
متوسط	61.3	1.02	3.06	ساهم عائد المشروع في عدم تسرب أحد الأطفال من المدرسة بين (6-18) عام، وذلك بهدف العمل ومساعدة الأسرة.	10	9
متوسط	59.1	1.13	2.95	ساهم عائد المشروع في توفير أو استبدال أجهزة كهربائية أو أثاث منزلي مثل (تلفاز، ثلاجة، غسالة، طقم كنب، غرفة نوم،الخ).	11	2

متوسط	53.5	1.12	2.68	ساهم عائد المشروع في توفير الأقساط الجامعية لأحد أفراد الأسرة.	12	8
متوسط	50.5	1.03	2.52	ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للخروج بنزهات أو رحلات ترويحية.	13	13
منخفض	49.0	1.00	2.45	ساهم عائد المشروع في إجراء صيانة أو إضافات على السكن.	14	14
منخفض	44.5	0.81	2.23	ساهم عائد المشروع في انتقال الأسرة إلى مكان سكن أفضل.	15	15
متوسط	62.7	0.57	3.14	المتوسط الكلي		

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة الوارد في الجدول (1.4) يتضح ما يلي:

- تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحور دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة ما بين (2.23-4.11). وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3.14)، ووزن نسبي يساوي (62.7%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.
- جاء المتوسط الحسابي لفقرة رقم (1) "ساهم عائد المشروع بزيادة دخلك الشهري" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.11)، وانحراف معياري قيمته (1.14)، وتلتها الفقرة (6) "ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على الوفاء بالالتزامات الشهرية (تسديد فواتيرك) مثل (فاتورة مياه، فاتورة كهرباء، فواتير الهاتف، أي أقساط أخرى لمشترياتك" بمتوسط حسابي مقداره (3.60) وانحراف

معياري قيمته (0.93)، وهذا يعني موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويرى من خلال ذلك بأن الدخل المتحقق من المشروع ساهم في زيادة دخل الأسرة وتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر المستهدفة وتحقيق أحد أهم أهداف البرنامج، والمتمثلة في الحد من سياق انكشاف الأسر الفقيرة وتقليل اعتمادها في معيشتها على المساعدات والإعانات الاجتماعية، عبر توفير دخل شهري يساهم في توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية دون الحاجة إلى الاقتراض والاعتماد على الإعانات والمساعدات. ويعزى ذلك إلى أن أغلبية الأسر المستهدفة أفرادها إما عاطلون عن العمل أو لا يكفي دخلها لتوفير احتياجاتها قبل توفير البرنامج لمشروع اقتصادي مدر للدخل ساهم في تحقيق مرحلة من الاستقرار الاقتصادي وثبات نسبي في الدخل يمكنها من توفير مبلغ مالي للاستخدام الطارئ، إضافة إلى توفير بعض المستلزمات المنزلية مثل استبدال أجهزة كهربائية أو أثاث تالف.

• فيما حلت الفقرة رقم (10) "ساهم عائد المشروع في توفير ثمن علاجات وأدوية لك أو لأحد أفراد أسرتك" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.55) وانحراف معياري (1.05)، وهذا يعني موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. ويعزى ذلك إلى توجيه الأسر الفقيرة لإنفاقها نحو توفير العلاج والأدوية إضافة إلى توفير الغذاء الملائم كونها تحتاج أساساً لمعيشتها وضمان لتجنب الإصابة بالأمراض وخاصة المزمنة منها والتي قد تؤثر بشكل كبير على قدرتها على العمل وتوفير احتياجاتها المعيشية.

• احتلت الفقرة رقم (7) "ساهم عائد المشروع في تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة" تسديد الأقساط المدرسية، شراء القرطاسية والحقائب المدرسية، شراء الزي المدرسي" المرتبة السابعة في المجال بمتوسط حسابي مقداره (3.31) وانحراف معياري (1.12)، وجاءت الفقرة رقم (9) "ساهم عائد المشروع في عدم تسرب أحد الأطفال من المدرسة بين (6-18) عام، وذلك بهدف العمل ومساعدة الأسرة" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قيمته (3.06) وانحراف معياري بلغ (1.02) فيما احتلت الفقرة رقم (8) "ساهم عائد المشروع في توفير الأقساط الجامعية لأحد أفراد الأسرة" على المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي قيمته (2.68) وانحراف معياري (1.12)، وهذا يشير إلى المساهمة بدرجة متوسطة للبرنامج في تحسين

المستوى التعليمي للأسر الفقيرة المستهدفة، ويعزى ذلك لارتفاع نسبة الفقر في صفوف الأسر التي يشكل فيها الأطفال العدد الأكبر وبالتالي الحاجة إلى توفير النفقات والمستلزمات التعليمية للطلبة الأطفال في الأسرة، في حين أن الأقساط الجامعية مرتفعة في الأغلب والتعليم الجامعي لا يعد إلزامياً ويمكن ألا يشكل أولوية للأسر الفقيرة، إضافة إلى حاجتها في أغلب الأحيان لعمل الأبناء وذلك للمساعدة في توفير احتياجات الأسرة.

• جاءت الفقرة رقم (12) "ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية ومعاملة الآخرين" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قيمته (3.14) وانحراف معياري مقداره (1.11)، ويعزى ذلك إلى أن مشاركة الأقرباء والأصدقاء في مناسباتهم الاجتماعية تعتبر أولوية ومن العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها في أغلب الأحيان، إضافة إلى أنها تحقق للفرد مكانة اجتماعية لدى الغير، في حين أن الفقرة رقم (13) حصلت على نسبة أقل من سابقتها كون الترويج عن النفس لا تعتبر من الحاجات الأساسية للأسر الفقيرة، وترتبط بتحقيق فائض في الدخل بعد تغطية الاحتياجات الصحية والغذائية والتعليمية لتلك الأسر.

• حصلت الفقرة رقم (14) "ساهم عائد المشروع في إجراء صيانة أو إضافات على السكن" على المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي قيمته (2.45) وانحراف معياري مقداره (1.00)، فيما حصلت الفقرة رقم (15) "ساهم عائد المشروع في انتقال الأسرة إلى مكان سكن أفضل" على المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي قيمته (2.23) وانحراف معياري مقداره (0.81)، ويعزى ذلك إلى توجيه الأسر الفقيرة إنفاقها نحو تغطية الاحتياجات الأساسية (تحسين مستويات الصحة، التعليم، والمشاركة في النشاطات الاجتماعية) بدرجة كبيرة واعتبار تأهيل أو تغيير المسكن من الأمور التي لا تحتل أولوية قصوى، إضافة إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بالإنشاء والتعمير وعدم قدرة الفقراء على تحملها، وبالتالي تتجه الأسر الفقيرة إلى التكيف مع المسكن المتوفر وأجراء عمليات الصيانة الملحة فقط، وفي حال توفير مبلغ زائد عن الحاجة فيتم توفيره لمواجهة أزمات طارئة قد تواجهها الأسرة.

تتفق النتائج الخاصة بالمجال " دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة " مع دراسة (SANSOUR, 2011) التي اشارت إلى وجود تحسن واضح في سبل عيش الأسر الفقيرة إضافة إلى تحسن الأمن الغذائي وظروف معيشتهم، كما أشارت دراسة (الثلاثيني، 2013) إلى أن المشروع يعتبر مصدر الدخل الرئيسي الحالي للعديد من الأسر والتي حققت ارتفاعاً في دخلها بعد الحصول على المنحة، حيث تحسن إنفاقها على حاجاتهم الأساسية وازداد عدد العاملين فيها، إضافة إلى دراسة (Swope, 2005) التي ترى ضرورة تبني فكرة المشاريع الصغيرة وتعميمها لما لها من مزايا كبيرة تتمثل في المساهمة في زيادة دخل الأسر الفقيرة وتحسن الوضع المعيشي لتلك الأسر، وضرورة تبني المشاريع الصغيرة وتعميمها لما لها من مزايا كبيرة كتحسين المستوى الصحي والتعليمي للفقراء، ودراسة (الواوي، 2013) التي أكدت أن المشاريع التمكينية التي تستهدف الفقراء دور مهم في علاج وخفض معدلات الفقر والتأثير في تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليمية للفقراء، حيث إن زيادة متغير المستوى التعليمي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بنسبة 7.7% بين الذين استهدفتم في الدراسة.

2.1.4 دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة.

جدول رقم (2.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات محور دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة مرتبة ترتيباً تنازلياً.

رقم الفقرة	ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التفسير
2	1	ساهم المشروع في تنمية مهارتك في مجال التفاوض حول عمليات الشراء والبيع.	3.99	0.56	79.8	مرتفع

مرتفع	78.7	0.56	3.94	ساهم المشروع في زيادة خبرتك في مجال إعداد مقترحات وحساب تكاليف المشاريع.	2	1
مرتفع	78.4	0.72	3.92	ساهم المشروع في تنمية مهاراتك في مجال تسويق المنتجات والخدمات.	3	3
متوسط	68.5	0.97	3.42	ساهم المشروع في تنمية خبرتك في مجال تقييم مخاطر المشروع وطرق تجاوزها.	4	4
متوسط	64.7	1.18	3.23	ساهم المشروع في توفير فرص عمل لأحد أفراد الأسرة إضافة لصاحب المشروع (دوام جزئي أو كامل)	5	5
متوسط	62.2	1.05	3.11	ساهم المشروع في زيادة قدرة الأسرة على استغلال أي موارد متاحة لها مثل (الأراضي، المباني، الآلات).	6	7
منخفض	48.8	1.01	2.44	ساهم المشروع في تنمية مهارتك التكنولوجية الحديثة (استخدام الحاسوب والانترنت)	7	6
متوسط	68.7	0.47	3.44	المتوسط الكلي		

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور "دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة" مرتبة ترتيباً تنازلياً الواردة في الجدول (2.4) يتضح ما يلي:

- تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحور دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة ما بين (2.44-3.99). وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال " دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد

المتاحة" (2.93)، وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3.44)، ووزن نسبي (68.7%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذ المجال.

• جاء المتوسط الحسابي لفقرة رقم (2) "ساهم المشروع في تنمية مهارتك في مجال التفاوض حول عمليات الشراء والبيع" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.99) وانحراف معياري (0.56)، وهذا يعني موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، تلتها الفقرة رقم (1) "ساهم المشروع في زيادة خبرتك في مجال إعداد مقترحات وحساب تكاليف المشاريع" بالمرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (3.94) وانحراف معياري قيمته (0.56).

• حصلت الفقرة رقم (5) "ساهم المشروع في توفير فرص عمل لأحد أفراد الأسرة إضافة لصاحب المشروع (دوام جزئي أو كامل)" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته (3.23) وانحراف معياري مقداره (1.18)، فيما حصلت الفقرة رقم (6) "ساهم المشروع في زيادة قدرة الأسرة على استغلال أي موارد متاحة لها مثل (الأراضي، المباني، الآلات)" على المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي قيمته (3.11) وانحراف معياري مقداره (1.05)، فيما احتلت الفقرة رقم (6) "ساهم المشروع في تنمية مهارتك التكنولوجية الحديثة (استخدام الحاسوب والانترنت)" المرتبة السابعة والأخيرة.

ويرى من خلال ذلك أن برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ساهم في تنمية المهارات التفاوضية والمعرفة بطرق حساب التكاليف، إضافة إلى تنمية المهارات التسويقية، ويرجع ذلك إلى توفير البرنامج لفترة تدريبية قبل البدء بالمشروع إضافة إلى المتابعة والتقييم لمراحل عمل المشروع من قبل المؤسسات القائمة على المشاريع، فيما أشار المبحوثين إلى أن المشروع المقدم من قبل برنامج التمكين الاقتصادي ساهم بشكل متوسط في توفير فرص العمل لأحد أفراد الأسرة، إضافة إلى صاحب المشروع ويعزى ذلك إلى أن المشاريع لم تصل إلى درجة من الاستقلالية والتطور بشكل يسمح بزيادة عدد العاملين من أفراد الأسرة، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة البرنامج في استغلال الموارد المتاحة للأسرة، فيما كانت مساهمة البرنامج في مجال تنمية

مهارات استخدام الحاسوب بدرجة ضعيفة تشير إلى ضرورة التركيز على الجانب التكنولوجي، ورفع قدرات الفقراء المستهدفين في هذا الجانب لما له من أثر كبير في نجاح المشاريع وتطويرها مستقبلاً، وبشكل عام فإن تنمية المهارات ورفع كفاءة استغلال موارد الأسر الفقيرة اهم طرق النجاح في التخلص من الفقر وتحسين سبل معيشتها.

وهذا يتفق مع دراسة (الثلاثيني، 2013) التي أشارت إلى أهمية التركيز على الموارد المتاحة للأسرة والبناء عليها، إضافة إلى دراسة (Swope, 2005) التي اشارت إلى ضرورة تبني نهج المشاريع الصغيرة لدورها في تنمية مهارات وخبرات الفقراء، ودراسة (Kahn, Rahman, 2007) إلى أن نهج المشاريع الصغيرة يساعد الفقراء في زيادة ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم، إضافة إلى دراسة (sample, 2011) والتي أشارت إلى أن المشاريع الصغيرة تعتبر من أفضل وسائل مكافحة الفقر ورفع قدرات الأسر الفقيرة على استغلال قدراتهم ومواردهم الخاصة.

3.1.4 المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم

جدول رقم (3.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم مرتبة ترتيباً تنازلياً.

رقم الفقرة	ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التفسير
2	1	عدم كفاية المبلغ الذي حصلت عليه لتنفيذ المشروع.	3.97	1.217	79.5	مرتفع
6	2	ارتفاع التكاليف التشغيلية للمشروع (المياه، الكهرباء، المحروقات)	3.77	1.087	75.3	مرتفع
1	3	وجود الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها	3.50	1.228	69.9	مرتفع

متوسط	66.7	1.073	3.33	صعوبة توفير المواد الأولية (الخام) الخاصة بالمشروع.	4	5
متوسط	64.7	1.175	3.23	عدم القدرة على المنافسة وتسويق المنتجات الخاصة بالمشروع.	5	4
متوسط	57.5	1.184	2.87	صعوبة الإجراءات الخاصة بالحصول على المنحة أو التمويل وتعقيدها.	6	7
متوسط	55.9	1.080	2.79	أسباب تتعلق بالوضع الصحي لرب الأسرة	7	10
متوسط	50.5	.933	2.52	عدم وجود متابعة مستمرة من قبل الجهات المشرفة على المشروع.	8	9
منخفض	46.1	1.034	2.31	عدم إشراك الأسرة في تحديد نوع المشروع.	9	11
منخفض	45.2	.960	2.26	عدم توفر الخبرة الكافية بطرق إدارة المشاريع.	10	3
منخفض	44.9	.716	2.24	عدم كفاية فترة التدريب قبل البدء بالمشروع	11	8
متوسط	59.6	0.49	2.98	المتوسط الكلي		

- تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم ما بين (2.24-3.97). وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (2.98)، ووزن نسبي يساوي (59.60%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- جاء المتوسط الحسابي لفقرة رقم (2) "عدم كفاية المبلغ الذي حصلت عليه لتنفيذ المشروع" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.97) وانحراف معياري (1.217)، وهذا يعني موافقة بدرجة مرتفعة من

قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، تلتها الفقرة رقم (6) "ارتفاع التكاليف التشغيلية للمشروع (المياه، الكهرباء، المحروقات)" بالمرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (3.77) وانحراف معياري قيمته (1.087). ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والتكاليف التشغيلية للمشروع وعدم توفر دعم حكومي للمشاريع التمكينية الخاصة بالفقراء، مثل منح إعفاءات أو نسبة خصم على فواتير المياه والكهرباء أو المحروقات أو دفع الإيجار لمدة معينة تساهم في تخفيف التكاليف التشغيلية للمشروع في بداية عمله، إضافة إلى أن بعض المشاريع ذات الطابع الصناعي تحتاج إلى راس مال أكبر من المتوفر والذي يبلغ في المتوسط (5000) دولار.

● احتلت الفقرة رقم (1) "وجود الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته (3.50) وانحراف معياري مقداره (1.228)، تلتها الفقرة رقم (5) "صعوبة توفير المواد الأولية (الخام) الخاصة بالمشروع" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته (3.33) وانحراف معياري مقداره (1.073)، وفي دراسة (الشاعر، 2006) أشار إلى أن إحدى المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في فلسطين تتركز في عدم توفر المواد الخام بشكل كافي، إضافة إلى وجود صعوبات تسويقية بسبب كثرة المنافسة وطبيعة المشاريع التي تتسم بالتكرار والتقليد في كثير من الأحيان.

● فيما حلت الفقرة رقم (11) "عدم إشراك الأسرة في تحديد نوع المشروع" في المرتبة التاسعة، وحلت الفقرة رقم (3) "عدم توفر الخبرة الكافية بطرق إدارة المشاريع" في المرتبة العاشرة، والفقرة رقم (8) "عدم كفاية فترة التدريب قبل البدء بالمشروع" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قيمته (2.24) وانحراف معياري مقداره (0.49). ويعزى ذلك إلى منهجية عمل برنامج التمكين الاقتصادي التي تركز على إشراك الأسرة في كتابة خطة العمل وإشراك المستفيد في كل مراحلها، إضافة إلى مشاركة الأسرة في تحديد احتياجات المشروع والرقابة على المواصفات للمواد الموردة، إضافة إلى أن التدريب لا يعد معيق لعملهم في المشروع، ويعود ذلك إلى توفير برنامج تدريبي للمستفيدين ومتابعة مشاريعهم لفترة قد تصل إلى 18 شهراً واختيار المشاريع من قبلهم يتم بناءً على توفر الخبرات السابقة لديهم بمجال عمل مشاريعهم.

وهذه يشير إلى أن الأسر المستفيدة من برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" أكدت أن هناك صعوبات ومعوقات تواجه مشاريعهم، وهذا يتفق مع دراسة (الثلاثيني، 2013) والتي أشارت إلى أن الحصار والاحتلال الإسرائيلي وارتفاع الأسعار وعدم توفر المواد الخام، إضافة إلى عدم كفاية التمويل لشراء كل مستلزمات المشروع تمثل ابرز المعوقات التي تواجه الأسر الفقيرة، إضافة إلى دراسة (التنير، 2009) التي ترى بان ارتفاع نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة وارتفاع الأسعار سبب مباشر في عدم نجاح الفقراء في الخروج من دائرة الفقر، فيما تشير النتائج إلى أن التدريب وتوفر الخبرة بإدارة المشاريع لا يعد من المعوقات التي تواجههم، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (الشايب، 2010) التي ترى أن توفير مؤسسات التمويل الأصغر لبرامج تدريبية لعملائها ضمان لنجاح تلك المشروعات، ودراسة (Mudaliar, 2015) التي ترى أن التدريب والمتابعة الدقيقة اهم أسباب النجاح في إدارة المشروع بصورة تنعكس بشكل إيجابي لتحقيق اهداف التمكين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى دراسة (عقل، 2015) التي ترى الالتزام بالتدريب المستمر من قبل للمستفيدين من خدمات البرنامج يعتبر عنصراً أساسياً في نجاح المشاريع التمكينية الخاصة بالفقراء.

4.1.4 الطرق والآليات لزيادة فاعلية البرنامج من وجهة نظر الأسر المستفيدة

جدول رقم (4.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم مرتبة ترتيباً تنازلياً.

رقم الفقرة	ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التفسير
7	1	زيادة الدعم المادي والتمويل للمشاريع الناجحة لتوسعتها وتطويرها مستقبلاً.	4.50	0.55	89.9	مرتفع
12	2	إعفاء المواد الخام ومنتجات المشاريع من كافة أنواع الضرائب.	4.40	0.54	87.9	مرتفع

مرتفع	82.9	0.63	4.14	تبسيط إجراءات الحصول على التمويل من قبل الجهات المشرفة.	3	9
مرتفع	82.7	0.51	4.14	توفير الدعم المعنوي للمشاريع الناجحة من خلال إقامة الاحتفالات والتكريم.	4	8
مرتفع	82.3	0.40	4.12	إقرار سياسات حكومية تهدف لدعم المشاريع التمكينية مثل (منح نسبة إعفاء على التكاليف التشغيلية "ماء، كهرباء، محروقات).	5	10
مرتفع	81.1	0.46	4.05	تطوير طرق التواصل والاستجابة السريعة في الحالات الطارئة من قبل الجهات المسؤولة عن المشروع.	6	6
مرتفع	80.7	0.47	4.04	توفير آلية لمتابعة الشكاوى حول المشاكل التي تواجه عمل المشروع.	7	5
مرتفع	80.7	0.50	4.04	إقامة المعارض بهدف الترويج لمنتجات المشاريع.	8	11
مرتفع	78.7	0.69	3.94	توفير دراسات من قبل الجهات المسؤولة حول احتياجات السوق وذلك قبل البدء بالمشروع.	9	1
مرتفع	78.2	0.51	3.91	التأكد من توفر المواد الخام اللازمة لعمل المشروع وبجودة عالية وبشكل مستمر.	10	2
مرتفع	77.8	0.61	3.89	زيادة عدد مرات الزيارات الميدانية لمتابعة عمل المشروع من قبل الجهات المسؤولة (أكثر من مرتين شهريا)	11	3
مرتفع	73.3	0.98	3.67	زيادة مدة التدريب قبل البدء بتنفيذ المشروع (أكثر من أسبوعين).	12	4
مرتفع	81.4	0.24	4.07	المتوسط الكلي		

• تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة محور الطرق والآليات لزيادة فاعلية البرنامج من وجهة نظر الأسر المستفيدة ما بين (3.67-4.50). وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (4.07)، ووزن نسبي يساوي (81.4%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

• جاء المتوسط الحسابي لفقرة رقم (7) "زيادة الدعم المادي والتمويل للمشاريع الناجحة لتوسعتها وتطويرها مستقبلاً" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.50) وانحراف معياري (0.55)، وهذا يعني موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، تلتها الفقرة رقم (12) "إعفاء المواد الخام ومنتجات المشاريع من كافة أنواع الضرائب" بالمرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (4.40) وانحراف معياري قيمته (0.54).

• احتلت الفقرة رقم (9) "تبسيط إجراءات الحصول على التمويل من قبل الجهات المشرفة" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته (4.14) وانحراف معياري مقداره (0.63)، تلتها الفقرة رقم (8) "توفير الدعم المعنوي للمشاريع الناجحة من خلال إقامة الاحتفالات والتكريم" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته (4.14) وانحراف معياري مقداره (0.5)، فيما حلت الفقرة رقم (4) "زيادة مدة التدريب قبل البدء بتنفيذ المشروع (أكثر من أسبوعين)" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قيمته (3.67) وانحراف معياري مقداره (0.98).

تشير النتائج إلى توجه إجابات المبحوثين نحو زيادة مبلغ التمويل ومنح إعفاءات على التكاليف التشغيلية، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالمشاريع الناجحة وتسليط الضوء عليها لتكون مثلاً لدور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والحد منه، وهذا يتفق مع دراسة (عقل، 2015) التي أوصت بأن تكون قيمة المنحة أو القرض كافية لتحقيق مصدر دخل أساسي لها، ودراسة (الشايب، 2012) التي أوصت بضرورة زيادة البرامج الحكومية الموجهة لتوفير خدمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، إضافة إلى دراسة (التنير، 2009) ودراسة (بشارة، 2014) التي أوصت بضرورة التخفيف من نسب الضرائب التي تفرض على

المشاريع الخاصة بالطبقات الفقيرة، فيما حصلت الفقرة الخامسة "ضرورة إقرار سياسات حكومية تهدف لدعم المشاريع التمكينية مثل منح نسبة إعفاء على التكاليف التشغيلية "ماء، كهرباء، محروقات" على نسبة (82.3%)، وهذا يتفق مع دراسة (منيرة، 2012) التي ترى ضرورة توفير الدعم من القطاع الحكومي والخاص للبرامج التمكينية الخاصة بالفئات المهمشة والفقيرة، فيما أشارت نتائج الفقرة التاسعة "توفير دراسات من قبل الجهات المسؤولة حول احتياجات السوق وذلك قبل البدء بالمشروع" إلى ضرورة توفير دراسات من قبل الجهات المسؤولة حول احتياجات السوق وذلك قبل البدء بالمشروع بنسبة بلغت (78.7)، وهذا يتفق مع دراسة (الثلاثيني، 2013) التي أوصت بضرورة التنسيق مع المؤسسات المتخصصة لإجراء دراسات تسويقية على أساس علمي ودوري لدراسة حاجة السوق ومواكبة تغيرات السوق.

2.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

(جدول رقم 5.4)

نتائج اختبار **one sample test** لدور برنامج التمكين الاقتصادي في تحسين مستوى معيشة الأسر

الفقيرة المستهدفة:

الفرضية	متوسط استجابات أفراد العينة	الانحراف المعياري	درجة الحرية	مستوى الدلالة (sig)
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)	3.14	0.57	110	0.013

تشير النتائج حسب الجدول أعلاه إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة المستهدفة، حيث بلغ متوسط استجابات العينة 3.14 وهو أكبر من 3 مما يؤكد وجود أثر إيجابي لبرنامج التمكين الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة، وبالاستناد إلى اختبار تحليل (one-sample test) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسن مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسن مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة.

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

جدول رقم (6.4)

نتائج اختبار **one sample test** لدور برنامج التمكين الاقتصادي في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة

مستوى الدلالة (sig)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	متوسط استجابات أفراد العينة	الفرضية
0.000	110	0.47	3.4	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور البرنامج في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

تشير النتائج حسب الجدول أعلاه إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ متوسط استجابات العينة 3.14 وهو أكبر من 3 مما يؤكد وجود أثر إيجابي لبرنامج التمكين الاقتصادي في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة ، وبالاستناد إلى اختبار تحليل (one-sample test) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (7.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار Independent Samples Test لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر في صفوف الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير الجنس:

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة	ذكر	79	3.19	0.57	1.41	109	.161
	أنثى	32	3.02	0.58			
	ذكر	79	3.46	0.43	.881	109	.381

			0.55	3.38	32	أنثى	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
.051	109	1.97	0.49	2.92	79	ذكر	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
			0.47	3.13	32	أنثى	
.619	109	-.50	0.25	4.06	79	ذكر	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
			0.19	4.09	32	أنثى	

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة sig أكثر من $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك ليست دلالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استجابة المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر في صفوف الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير الجنس. ويعزو الباحث ذلك إلى أن تمكين الأسر الفقيرة ضرورة ملحة سواء كان المستفيد ذكر أو أنثى.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a=0.05)$ بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير العمر.

جدول رقم (8.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير العمر.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير العمر	المجال
0.13	2.67	5	أقل من 30 سنة	دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة
0.47	3.38	19	31-40 سنة	
0.64	3.12	38	41-50 سنة	
0.55	3.10	49	أكثر من 50 سنة	
0.57	3.14	111	المجموع	
0.26	3.31	5	أقل من 30 سنة	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
0.36	3.54	19	31-40 سنة	
0.44	3.45	38	41-50 سنة	
0.54	3.40	49	أكثر من 50 سنة	
0.47	3.44	111	المجموع	
0.50	3.05	5	أقل من 30 سنة	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
0.52	2.90	19	31-40 سنة	
0.56	2.91	38	41-50 سنة	
0.42	3.06	49	أكثر من 50 سنة	
0.49	2.98	111	المجموع	
0.27	3.82	5	أقل من 30 سنة	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
0.19	4.04	19	31-40 سنة	
0.20	4.07	38	41-50 سنة	
0.26	4.11	49	أكثر من 50 سنة	
0.24	4.07	111	المجموع	

جدول رقم (9.4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر في صفوف الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير العمر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة	بين المجموعات	2.323	3	.774	2.446	.068
	داخل المجموعات	33.871	107	.317		
	المجموع	36.194	110			
دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة	بين المجموعات	.355	3	.118	.537	.658
	داخل المجموعات	23.597	107	.221		
	المجموع	23.953	110			
أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"	بين المجموعات	.651	3	.217	.890	.449
	داخل المجموعات	26.074	107	.244		
	المجموع	26.724	110			
من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي	بين المجموعات	.405	3	.135	2.526	.061
	داخل المجموعات	5.722	107	.053		
	المجموع	6.128	110			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a=0.05)$ بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير العمر، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الظروف الاقتصادية والسياسية تؤثر على جميع الفئات العمرية، وإن الفقر يتوزع بين مختلف الأعمار من الشباب إلى الشيخوخة.

الفرضية الخامسة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a=0.05)$ بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (10.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير المستوى التعليمي	المجال
0.58	3.11	95	ثانوي فاقل	دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة
0.07	3.11	6	دبلوم متوسط	
0.66	3.37	10	بكالوريوس	
0.57	3.14	111	المجموع	
0.48	3.41	95	ثانوي فاقل	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
0.22	3.43	6	دبلوم متوسط	
0.36	3.66	10	بكالوريوس	
0.47	3.44	111	المجموع	

0.49	2.96	95	ثانوي فاقل	أبرز المعينات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
0.68	3.03	6	دبلوم متوسط	
0.46	3.14	10	بكالوريوس	
0.49	2.98	111	المجموع	
0.23	4.08	95	ثانوي فاقل	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
0.24	4.15	6	دبلوم متوسط	
0.25	3.89	10	بكالوريوس	
0.24	4.07	111	المجموع	

جدول رقم (11.4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة	بين المجموعات	.614	2	.307	.932	.397
	داخل المجموعات	35.580	108	.329		
	المجموع	36.194	110			
	بين المجموعات	.537	2	.269	1.239	.294

		.217	108	23.415	داخل المجموعات	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
			110	23.953	المجموع	
.557	.588	.144	2	.288	بين المجموعات	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
		.245	108	26.437	داخل المجموعات	
			110	26.724	المجموع	
.034	3.48 6	.186	2	.372	بين المجموعات	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
		.053	108	5.756	داخل المجموعات	
			110	6.128	المجموع	

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a=0.05)$ حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، باستثناء المجال الرابع (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي)، حيث تبين أن هناك فروق دالة إحصائية بين فئات أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، لذلك نرفض الفرض الصفرية الخاص بهذا المجال ونقبل الفرض البديل الذي ينص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a=0.05)$ بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة الخاص بالمجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، ولتحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، قامت الدراسة باستخدام الاختبار البعدي شافيه لمعرفة مستوى الدلالة بينها كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول (12.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير المستوى التعليمي

التحصيل	ثانوي فاقل	دبلوم متوسط	بكالوريوس
ثانوي فاقل	-	-0.07120	0.18991*
دبلوم متوسط	-	-	0.26111
بكالوريوس	-	-	-

*فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدي (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن مستوى الدلالة بين الفئات (ثانوي فاقل، دبلوم متوسط) والفئات (دبلوم متوسط، بكالوريوس) أنها أكبر من 5%، وهي بذلك غير دالة إحصائياً، لذلك لا توجد فروق دالة إحصائياً بين تلك الفئات، أما فرق المتوسطات بين كل من ثانوي فاقل وبكالوريوس فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائياً، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (12.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح فئة "ثانوي فاقل" بمعنى أن المتوسط الأعلى لفئة الثانوية العامة فاقل، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.19.

ويعزى ذلك إلى ارتباط تدني المستوى التعليمي بقلة فرص العمل المتاحة، وبالتالي فإن المشروع المقدم من برنامج ديب لأفراد العينة من المستوى ثانوي فأقل يشكل مصدر الدخل الأساسي والوحيد في كثير من الأحيان، وبالتالي توجه إجاباتهم نحو تأكيد فاعلية الحلول المقترحة لحاجتهم للتدريب وتوفير الدراسات التسويقية وزيادة عدد مرات زيارة المشروع، وهذا يتفق مع دراسة (الثلاثيني، 2013) التي ترى أنه كلما كما زاد المستوى التعليمي للمستفيد قلت حاجته للتدريب وسيقوم باختيار المشروع الذي يتلاءم مع مستواه التعليمي، وسيكون أقدر على فهم الإجراءات وكتابة خطة العمل وتحديد احتياجات المشروع بدقة.

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول رقم (13.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر المستفيدة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير عدد أفراد الأسرة	المجال
.61	2.73	15	من 1- 3	دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة
.47	3.34	63	من 4- 7	
.58	2.94	33	7 فما فوق	
.57	3.14	111	المجموع	
.74	3.37	15	من 1- 3	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
.36	3.54	63	من 4- 7	
.45	3.27	33	7 فما فوق	
.47	3.44	111	المجموع	
.50	3.20	15	من 1- 3	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي
.49	2.99	63	من 4- 7	
.48	2.87	33	7 فما فوق	
.49	2.98	111	المجموع	

.21	4.07	15	من 1- 3	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
.22	4.04	63	من 4- 7	
.26	4.13	33	7 فما فوق	
.24	4.07	111	المجموع	

جدول رقم (14.4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر المستفيدة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة	بين المجموعات	6.240	2	3.120	11.250	.000
	داخل المجموعات	29.954	108	.277		
	المجموع	36.194	110			
دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة	بين المجموعات	1.590	2	.795	3.840	.024
	داخل المجموعات	22.362	108	.207		
	المجموع	23.953	110			
	بين المجموعات	1.126	2	.563	2.374	.098
	داخل المجموعات	25.599	108	.237		

			110	26.724	المجموع	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
.186	1.708	.094	2	.188	بين المجموعات	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير
		.055	108	5.940	داخل المجموعات	عمل برنامج التمكين الاقتصادي

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) اقل من ($\alpha \leq 0.05$) الخاصة بالمجالات (دور البرنامج في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة)، وهي بذلك دالة إحصائياً، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق دالة إحصائياً بينها، أما باقي المجالات الآخرين (أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"، من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي)، فقد تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) اكبر من ($\alpha \leq 0.05$)، وهي بذلك غير دالة إحصائياً، لذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة، تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة والجدول أدناه تبين اتجاه الفروق الخاصة بالمجالات (دور البرنامج في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة)، ولصالح أي فئة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول (15.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج تحسين مستوى المعيشة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	من 1-3	من 4-7	7 فما فوق
من 1-3	-	*-0.60317	-0.20606
من 4-7	-	-	*0.39711
7 فما فوق	-	-	-

*فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدي (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن هناك فرق في المتوسطات بين كل من "من 1-3 ومن 4-7" فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة اقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائياً، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (13.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح "من 4-7"، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "من 4-7"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.60، وبينت النتائج أن مستوى الدلالة بين الفئات (من 4-7 ومن 7 فما فوق) قد كانت أيضاً اقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائياً حيث أن الفروق تميل لصالح "من 4-7"، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "من 4-7"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.39، بينما بينت النتائج أن الفرق بين الفئات "من 1-3، ومن 7 فما فوق" غير دال إحصائياً لأن مستوى الدلالة الإحصائية بين تلك الفئات أكبر من 5%. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأسر التي عدد أفرادها كبير تعاني من شدة الفقر بشكل أكبر من الأسر الصغيرة وبالتالي الاستفادة من مصدر الدخل الذي وفره البرنامج بشكل أكبر من الفئات الأخرى، حيث شكلت الفئة (4-7) أكثر من (54%) من عينة الدراسة.

جدول (16.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	من 1-3	من 4-7	7 فما فوق
من 1-3	-	-0.16599	0.09870
من 4-7	-	-	*0.26469
7 فما فوق	-	-	-

*فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدية (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن هناك فرق في المتوسطات بين كل من "من 4-7" و "7 فما فوق" فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة اقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائياً، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (15.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح "من 4-7"، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "من 4-7"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.26. وبينت النتائج أن مستوى الدلالة بين باقي الفئات قد كان أكبر من 5%، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.39، بينما بينت النتائج أن الفرق بين الفئات "من 1-3 مع 4-7" و "من 1-3 مع 7 فما فوق" غير دال إحصائياً لأن مستوى الدلالة الإحصائية بين تلك الفئتين أكبر من 5%.

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a=0.05) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المحافظة.

جدول رقم (17.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المحافظة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المحافظة	المجال
.61	2.99	12	الخليل	دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة
.27	3.27	7	بيت لحم	
.43	2.41	7	رام الله والبيرة	
.65	2.95	11	سلفيت	
.56	3.24	16	نابلس	
.54	3.13	19	طولكرم	
.44	3.25	15	جنين	
.78	3.42	13	قلقيلية	
.09	3.33	9	طوباس	
.00	2.80	2	أريحا	
.57	3.14	111	المجموع	
.45	3.63	12	الخليل	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
.32	3.33	7	بيت لحم	
.23	3.82	7	رام الله والبيرة	
.42	3.42	11	سلفيت	
.41	3.21	16	نابلس	

.42	3.35	19	طولكرم
.27	3.52	15	جنين
.87	3.45	13	قليلية
.30	3.40	9	طوباس
.00	3.43	2	أريحا
.47	3.44	111	المجموع

.00	2.55	2	أريحا	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
.49	2.98	111	المجموع	
.18	3.88	12	الخليل	
.16	4.17	7	بيت لحم	
.18	4.08	7	رام الله والبييرة	
.24	4.19	11	سلفيت	
.19	4.27	16	نابلس	
.26	3.96	19	طولكرم	
.23	4.04	15	جنين	
.23	4.08	13	قليلية	
.04	4.05	9	طوباس	
.00	3.83	2	أريحا	
.24	4.07	111	المجموع	

جدول رقم (18.4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المحافظة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة	بين المجموعات	6.404	9	.712	2.412	.016
	داخل المجموعات	29.790	101	.295		
	المجموع	36.194	110			
دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة	بين المجموعات	2.606	9	.290	1.370	.212
	داخل المجموعات	21.347	101	.211		
	المجموع	23.953	110			
أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"	بين المجموعات	1.581	9	.176	.706	.702
	داخل المجموعات	25.143	101	.249		
	المجموع	26.724	110			
من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي	بين المجموعات	1.620	9	.180	4.032	.000
	داخل المجموعات	4.508	101	.045		
	المجموع	6.128	110			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) اقل من ($\alpha \leq 0.05$) الخاصة بالمجالات (دور البرنامج في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي)، وهي بذلك دالة إحصائياً، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a=0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المحافظة ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق دالة إحصائياً بينها، أما باقي المجالات الأخرين (دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة، أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب")، فقد تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) اكبر من ($\alpha \leq 0.05$)، وهي بذلك غير دالة إحصائياً لذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة الخاصة بتلك المجالات تعزى لمتغير المحافظة.

جدول (19.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة) تعزى لمتغير المحافظة

المحافظة	الخليل	بيت لحم	رام الله	سلفيت	نابلس	طولكرم	جنين	قلقيلية	طوباس	أريحا
الخليل	-	-0.27222	0.58492	0.04899	-0.24722	-0.13889	-0.25889	-0.42094	0.33148	0.19444
بيت لحم	-	-	0.85714	0.32121	0.02500	0.13333	0.01333	-0.14872	0.05926	0.46667
رام الله والبيرة	-	-	-	-0.53593	-0.83214	-0.72381	-0.84381	*1.0058	0.91640	-0.39048
سلفيت	-	-	-	-	-0.29621	-0.18788	-0.30788	-0.46993	0.38047	0.14545

نابلس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	.44167
طولكرم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	.33333
جنين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	.45333
قلقيلية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	.61538
طوباس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	.52593
أريحا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

*فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدي (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن هناك فرق في المتوسطات المحافظات "رام الله والبيرة مع قلقيلية" فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة اقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائياً، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (18.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح " محافظة قلقيلية "، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة " محافظة قلقيلية"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 1.005.

ويعزو الباحث ذلك إلى ما تعانيه محافظة قلقيلية جراء جدار الضم والتوسع الاستيطاني الذي استولى على مساحات واسعة من الأراضي، حيث ورد في تقرير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) بأن معظم أهالي مدينة قلقيلية يعملون في الزراعة وتم مصادرة جزء كبير من أراضيهم أو أصبحت خلف الجدار ويعانون من صعوبة في الوصول إليها، وهذا بدوره أدى إلى قلة فرص العمل المتاحة في المحافظة (ماس، 2012)، وبالتالي الحاجة إلى وجود مشاريع توفر مصدر دخل وتساهم في تلبية احتياجاتهم، بينما بينت النتائج أن الفرق في المتوسطات بين باقي الفئات غير دال إحصائياً لان مستوى الدلالة الإحصائية بين تلك الفئات أكبر من 5%.

جدول (20.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير المحافظة

المحافظة	الخليل	بيت لحم	رام الله	سلفيت	نابلس	طولكرم	جنين	قلقيلية	طوباس	أريحا
الخليل	-	-28472	-20139	-30745	*-38368	-07858	-15694	-19498	-16435	.04861
بيت لحم	-	-	.08333	-02273	-09896	.20614	.12778	.08974	.12037	.33333
رام الله	-	-	-	-10606	-18229	.12281	.04444	.00641	.03704	.25000
سلفيت	-	-	-	-	-07623	.22887	.15051	.11247	.14310	.35606
نابلس	-	-	-	-	-	*.30510	.22674	.18870	.21933	.43229
طولكرم	-	-	-	-	-	-	-07836	-11640	-08577	.12719
جنين	-	-	-	-	-	-	-	-03803	-00741	.20556
قلقيلية	-	-	-	-	-	-	-	-	.03063	.24359
طوباس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	.21296
أريحا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

*فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدية (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن هناك فرق في المتوسطات المحافظات "الخليل مع نابلس" فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة اقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائياً، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (19.4)

أعلاه أن الفروق تميل لصالح " محافظة نابلس "، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "محافظة نابلس"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين ألفتين يساوي 0.38. وبينت النتائج أن مستوى الدلالة بين المحافظات (نابلس وطولكرم) كان دالا إحصائيا أيضا، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (19.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح " محافظة نابلس "، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح "محافظة نابلس"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين ألفتين يساوي 0.30، بينما بينت النتائج أن الفرق في المتوسطات بين باقي الفئات غير دال إحصائيا لان مستوى الدلالة الإحصائية بين تلك الفئات أكبر من 5%. ويعزى ذلك إلى أن محافظة نابلس والخليل من أكثر المحافظات ممارسة للأنشطة التجارية والصناعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)، وبالتالي توفر الخبرة الكافية بطرق تقييم المشاريع والقدرة على تحديد اهم المقترحات لتحسين عمل البرنامج وتطويره.

الفرضية الثامنة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط.

جدول رقم (21.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير نوع النشاط	المجال
.45	3.30	14	زراعي	دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة
.50	3.05	27	خدمي	
.66	3.15	55	تجاري	
.43	3.10	15	صناعي	

.57	3.14	111	المجموع	
.25	3.67	14	زراعي	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
.29	3.54	27	خدماتي	
.52	3.26	55	تجاري	
.43	3.67	15	صناعي	
.47	3.44	111	المجموع	
.53	3.02	14	زراعي	
.44	3.10	27	خدماتي	
.53	2.90	55	تجاري	
.37	3.04	15	صناعي	
.49	2.98	111	المجموع	
.12	3.98	14	زراعي	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
.21	4.05	27	خدماتي	
.25	4.14	55	تجاري	
.21	3.91	15	صناعي	
.24	4.07	111	المجموع	

جدول رقم (22.4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط.

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.639	.565	.188	3	.565	بين المجموعات	دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة
		.333	107	35.629	داخل المجموعات	
			110	36.194	المجموع	
.001	6.344	1.206	3	3.617	بين المجموعات	دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة
		.190	107	20.336	داخل المجموعات	
			110	23.953	المجموع	
.345	1.119	.271	3	.813	بين المجموعات	أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
		.242	107	25.911	داخل المجموعات	
			110	26.724	المجموع	
.002	5.462	.271	3	.814	بين المجموعات	من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي
		.050	107	5.314	داخل المجموعات	
			110	6.128	المجموع	

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) لكل الجانبين (دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة، أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب") أكبر من (0.05) $(\alpha > 0.05)$ ، وهي ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تدخل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط. بينما تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) لكل الجانبين (دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة، من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) أقل من (0.05) $(\alpha > 0.05)$ ، وهي دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) $(\alpha \leq 0.05)$ لأثر برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط.

جدول (23.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة) تعزى لمتغير نوع النشاط

صناعي	تجاري	خدماتي	زراعي	المحافظة
.00680	*.41373	.12850	-	زراعي
-.12169	.28523	-	-	خدماتي
*-.40693	-	-	-	تجاري
-	-	-	-	صناعي

*فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدية (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن هناك فرق في المتوسطات بين الفئات "زراعي مع تجاري" فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5% وهي بذلك دالة إحصائية، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (22.4)

أعلاه أن الفروق تميل لصالح " نشاط الزراعة "، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "زراعي"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.41. وبينت النتائج أن مستوى الدلالة بين الفئات (تجاري مع صناعي) كان دالا إحصائيا أيضا، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (22.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح " نشاط الصناعة "، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "صناعي"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي (0.40)، بينما بينت النتائج أن الفرق في المتوسطات بين باقي الفئات غير دال إحصائيا لان مستوى الدلالة الإحصائية بين تلك الفئات أكبر من 5%. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأنشطة الزراعية والصناعية تحتاج إلى الخبرة والمهارة بشكل أكبر من الأنشطة الخدمية والتجارية، وبالتالي فإن التدريب الذي يوفره البرنامج إضافة إلى الخبرة المكتسبة بالممارسة ساهمت بشكل أكبر في تنمية مهاراتها وقدراتها على جمع المعلومات اللازمة وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية بشكل واقعي وبشكل يساهم في تراكم الخبرة والمهارة لديهم.

جدول (24.4)

اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير نوع النشاط

صناعي	تجاري	خدمي	زراعي	المحافظة
0.06508	-0.16775	-0.07319	-	زراعي
0.13827	-0.09456	-	-	خدمي
*0.23283	-	-	-	تجاري
-	-	-	-	صناعي

*فرق المتوسطات دال إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%

بالاستناد إلى اختبار المقارنات البعدية (شافيه) Post Hoc Tests تبين أن هناك فرق في المتوسطات بين الفئات "تجاري مع صناعي"، فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة اقل من 5% وهي بذلك دالة

إحصائياً، ومن هنا يمكن تحديد اتجاه الفروق ولصالح أي فئة، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (23.4) أعلاه أن الفروق تميل لصالح " نشاط التجارة "، بمعنى أن المتوسط الأعلى لصالح الفئة "تجاري"، وكان فرق المتوسطات بين هاتين الفئتين يساوي 0.23، بينما بينت النتائج أن الفرق في المتوسطات بين باقي الفئات غير دال إحصائياً لأن مستوى الدلالة الإحصائية بين تلك الفئات أكبر من 5%، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاع التجاري لا يحظى بالامتيازات الضريبية والإعفاءات والدعم المعنوي والمادي التي يتميز بها قطاعي الزراعة والصناعة، وبالتالي توجهت إجابات المبحوثين في قطاع التجارة نحو تأكيد فاعلية الحلول المقترحة وذلك لحاجة المشاريع التجارية إلى توفير التسهيلات والإعفاءات والخصومات التي تساهم في نجاح مشاريعهم وتحقيق دخل يمكنهم من توفير حياة كريمة لأسرهم إضافة إلى إمكانية تطوير تلك المشاريع والتوسع فيها مستقبلاً.

الاستنتاجات والتوصيات

في هذا الفصل يتناول الباحث الاستنتاجات المبنية على النتائج البحثية التي نوقشت في هذه الدراسة، بالإضافة إلى العديد من التوصيات العملية للجهات المعنية بموضوع اسة.

1.5 لاستنتاجات:

لقد توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات البحثية كما يلي:

1. بينت الدراسة بأن الأسر التي يرأسها ذكور تشكل غالبية المستفيدين من خدمات برنامج التمكين الاقتصادي، كما أظهرت الدراسة بأن النسبة الأكبر من الأسر المستفيدة عدد أفرادها يتراوح بين (5-7 وأكثر)، وهذا يتفق مع دراسة (عقل، 2015) ودراسة (الثلاثيني، 2013) التي بينت بأن اغلب الأسر المستفيدة يرأسها ذكور، وذلك نظراً لطبيعة المشاريع وتركيبية المجتمع الفلسطيني الذي يتولى فيه الرجل المسؤولية، إضافة إلى ارتباط الفقر بارتفاع عدد أفراد الأسرة.
2. غالبية المستفيدين من البرنامج تتراوح أعمارهم بين 40-50 عاماً، كما بينت الدراسة انخفاض في المستوى التعليمي للمستفيدين في عينة الدراسة، حيث أن اغلبيه المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي فأقل، وهذا يشير إلى ارتباط الفقر بتدني المستوى التعليمي، ويعزى ذلك إلى أن غالبية أرباب الأسر من الفئة العمرية (40-50)، حيث انهم في فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات كانوا يفضلون الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي على استكمال التعليم، نظراً لارتفاع الأجور والحاجة إلى توفير دخل لمواجهة الصعوبات المعيشية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يتفق مع دراسة (Kahn, 2007) التي بينت بأن معظم المقترضين من المستوى التعليمي (ابتدائي فما دون).
3. حصلت المشاريع التجارية على النسبة الأكبر بين المشاريع التي تم إنجازها من خلال البرنامج، تليها المشاريع الخدمائية ثم الصناعية، ويعزى ذلك إلى عدم الحاجة إلى توفر الخبرة في هذا النوع

من المشاريع، إضافة إلى أن دورة رأس المال وتحقيق الأرباح سريعة مقارنة بالمشاريع الصناعية والزراعية، وهذا يتفق مع دراسة (الثلاثيني، 2013) التي أشارت إلى أن أكبر القطاعات المستفيدة من برنامج التمكين الاقتصادي هي المشاريع التجارية.

4. أكد المبحوثون بأن هناك مساهمة بدرجة متوسطة لعائد المشروع في تقليل حاجتهم للحصول على الإعانات والمساعدات الاجتماعية، إضافة إلى مساهمة عائد المشروع بدرجة أقل من سابقتها في توفير مبلغ للاستخدام الطارئ وعند الضرورة، ويعزى ذلك إلى أن أغلبية الأسر المستهدفة أفرادها إما عاطلون عن العمل أو لا يكفي دخلها لتوفير احتياجاتها قبل توفير البرنامج لمشروع اقتصادي مدر للدخل ساهم في تحقيق مرحلة من الاستقرار الاقتصادي وثبات نسبي في الدخل، وذلك يعود إلى عدم وصول المشاريع إلى مرحلة من التطور تساهم في الاستغناء بشكل كامل عند المساعدات والإعانات التي تتلقها الأسر الفقيرة، وهذا يتفق مع دراسة (SANSOUR, 2011) التي أشارت إلى وجود تحسن واضح في سبل عيش الأسر الفقيرة إضافة إلى تحسن الأمن الغذائي وظروف معيشتهم، إضافة إلى دراسة (Swope, 2005) التي ترى ضرورة تبني فكرة (المشاريع الصغيرة) وتعميمها لما لها من مزايا كبيرة تتمثل في المساهمة في زيادة دخل الأسر الفقيرة وتحسن الوضع المعيشي لتلك الأسر.

5. غالبية عينة الدراسة من الأسر الفقيرة ترى أن عائد المشروع حقق ارتفاعاً في دخلها الشهري، إضافة إلى المساهمة في تعزيز قدرات الأسر على سداد التزاماتها الشهرية مثل (فواتير الكهرباء، الماء، الاتصالات)، وهذا يتفق مع دراسة (عقل، 2015) إلى أن عائد المشروع يعتبر مصدر الدخل الحالي للعديد من الأسر والتي حققت ارتفاعاً في دخلها بعد الحصول على المشروع.

6. بينت نتائج الدراسة بان عائد المشروع كان له تأثير إيجابي على الأسر المستفيدة في جانب الرعاية الصحية وذلك من خلال تحسن إنفاق الأسرة على العلاج وشراء الأدوية، إضافة إلى توفير الغذاء الملائم لمعيشتها، وهذا يتفق مع دراسة (الشايب، 2010) التي أشارت إلى أن المشروعات متناهية الصغر تساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، ورفع المستوى الصحي للأسرة الفقيرة. ويعزى ذلك إلى أن الإنفاق على توفير الرعاية الصحية يعتبر من أهم الاحتياجات وتحتل الأولوية في نفقات تلك الأسر.

7. أكدت نتائج الدراسة بأن عائد المشروع ساهم بشكل متوسط في تحسن المستوى التعليمي للأسر الفقيرة، كم أن هناك مساهمة بدرجة متوسطة للبرنامج في منع تسرب أحد الأطفال من المدرسة بهدف العمل ومساعدة الأسرة، إضافة إلى المساهمة في تسديد الأقساط الجامعية لأحد أفراد الأسرة. وهذا يتفق مع دراسة (الواوي، 2013) التي أكدت أن المشاريع التمكينية التي تستهدف الفقراء دور مهم في علاج وخفض معدلات الفقر والتأثير في تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليمية للفقراء، حيث إن زيادة متغير المستوى التعليمي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بنسبة 7.7% بين الذين استهدفتم في الدراسة.

8. أظهرت النتائج بان البرنامج ساهم بشكل متوسط بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في النشاطات الاجتماعية، فيما كانت مساهمة البرنامج مجال النشاطات الترفيهية والرحلات الترويحية أقل من سابقها وذلك كونها لا تشكل أولوية للأسر الفقيرة، ويعزى ذلك إلى أن مشاركة الأقران والأصدقاء في مناسباتهم الاجتماعية تعتبر أولوية ومن العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها في اغلب الأحيان، إضافة إلى أنها تحقق للفرد مكانة اجتماعية لدى الغير.

9. كانت مساهمة البرنامج في تحسن مستوى السكن بدرجة ضعيفة، فقد حيث أن العائد المتحقق من المشروع يوجه بدرجة كبيرة نحو الأنفاق على الجانب الصحي والتعليمي وتوفير المستلزمات الضرورية لمعيشة الأسرة، إضافة إلى المشاركة في النشاطات الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الاحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس وعلاج، وهذا يتفق مع دراسة (الشايب، 2010) التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى السكن ويرجع ذلك إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الاحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس وعلاج، واعتبار تأهيل أو تغيير المسكن من الأمور التي لا تحتل أولوية قصوى.

10. أكدت إجابات المبحوثين على أن البرنامج ساهم في رفع وتنمية مهاراتهم وخبراتهم في مجال إدارة المشاريع وعلى الأخص المشاريع ذات الطابع الصناعي والزراعي، ويعود ذلك إلى منهجية عمل البرنامج الذي يقدم دورات تدريبية تتناسب مع طبيعة عمل المشروع المقدم ومستوى الخبرة لدى للمستفيد، إضافة إلى المتابعة المستمرة التي قد تصل إلى مدة 18 شهراً، وهذا يتفق مع دراسة

(Kahn, Rahman, 2007) التي أشارت إلى أن نهج المشاريع الصغيرة يساعد الفقراء في زيادة ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم، إضافة إلى دراسة (sample, 2011) التي أشارت إلى أن المشاريع الصغيرة تعتبر من أفضل وسائل مكافحة الفقر ورفع قدرات الأسر الفقيرة على استغلال قدراتهم ومواردهم الخاصة.

11. هناك مساهمة بدرجة متوسطة للبرنامج في خلق فرص عمل وتقليص معدلات البطالة في صفوف الأسر الفقيرة، وهذا يتفق مع دراسة (الثلاثيني، 2013) التي أشارت إلى أهمية التركيز على الموارد الماحة للأسرة والبناء عليها، إضافة إلى دراسة (Swope, 2005) التي أشارت إلى ضرورة تبني نهج المشاريع الصغيرة لدورها في تنمية مهارات وخبرات الفقراء وخلق فرص عمل إضافية لأفراد الأسر الفقيرة، فيما كانت مساهمة البرنامج بدرجة ضعيفة في تنمية مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إدارة المشاريع وهذا يشير إلى ضرورة التركيز على هذا الجانب مستقبلاً.

12. تعتبر النسبة الأكبر من عينة الدراسة بان أبرز الصعوبات التي تواجه المشاريع تتمثل في عدم كفاية المبلغ الذي حصلت عليه الأسرة لتنفيذ المشروع، إضافة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، ووجود صعوبة في تسويق منتجات المشاريع وتوفير المواد الخام، وهذا يتفق مع دراسة (الشاعر، 2006) أشارت إلى أن إحدى المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في فلسطين تتركز في عدم توفر المواد الخام بشكل كافي، إضافة إلى وجود صعوبات تسويقية بسبب كثرة المنافسة وطبيعة المشاريع التي تتسم بالتكرار والتقليد في كثير من الأحيان، إضافة إلى دراسة (التنير، 2009) التي ترى بان ارتفاع نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة وارتفاع الأسعار سبب مباشر في عدم نجاح الفقراء في الخروج من دائرة الفقر.

13. على الرغم من الاختلاف في العمر، الجنس، المستوى التعليمي، المحافظة، نوع النشاط لأفراد عينة الدراسة فإن هناك اتفاقاً بشكل عام على الدور الإيجابي، الذي يؤديه البرنامج في مكافحة الفقر وتمكين الأسر المستفيدة من خلال تحسن في مستويات المعيشة، وتنمية الخبرات، ورفع درجة استغلال الموارد المتاحة.

2.5 التوصيات:

من أجل ضمان تحقيق برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" لأهدافه في مكافحة الفقر وتمكين الأسر المستفيدة من خدماته فقد توصلت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. توفير الدعم للمشاريع الناجحة من خلال منح إعفاءات ضريبية على الدخل لمنتجات المشاريع، وتخفيض قيمة ضريبة القيمة المضافة على المواد الخام الخاصة بالمشروع.
2. تبني سياسات تهدف الى منح إعفاءات على التكاليف التشغيلية مثل الاعفاء من دفع فواتير الكهرباء، المحروقات، الإيجار السنوي للمشاريع التمكينية للفقراء.
3. العمل على دعم وحماية مشاريع تمكين الفقراء من المنافسة التجارية وخصوصاً في المراحل الأولى لعمل المشروع، من خلال إقامة المعارض الترويجية، إضافة الى ابراز أهمية المشاريع التمكينية ودورها في مكافحة الفقر، ونشر قصص نجاح المشاريع المميزة في وسائل الاعلام المختلفة.
4. قيام الجهات المسؤولة عن المشتريات في المؤسسات العامة والخاصة بتخصيص جزء من مشترياتها نحو منتجات المشاريع الخاصة بالفقراء.
5. استحداث اليات تهدف الى تنويع مصادر تمويل البرنامج وجعلها مستدامة، من خلال فتح باب التبرع والاستثمار والشراكة في المشاريع الخاصة بالفقراء.
6. توفير دراسات تسويقية حول احتياجات السوق المحلي من قبل الجهات ذات العلاقة، ودراسة احتياجات كل منطقة او محافظة، وذلك لتجنب التكرار والتقليد في المشاريع.
7. التركيز على تطوير قدرات الأسر المستهدفة في مجال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إدارة المشاريع، وذلك من خلال توفير البرامج الإلكترونية الإدارية والمحاسبية، وعقد دورات متخصصة في مجال استخدام تلك الوسائل وتنمية مهارات التسويق الإلكتروني للمستفيدين من خدمات البرنامج.

8. عدم تحديد قيمة محددة لكل مشروع، وأن يكون المبلغ المخصص للمشروع يتناسب مع رأس المال المطلوب، وذلك لضمان عدم فشل المشروع بسبب عدم توفر جميع المتطلبات الضرورية لتنفيذ المشروع.
9. العمل على رفع المستوى التعليمي للأسر المستهدفة، من خلال التشبيك مع المؤسسات التعليمية والمعاهد والجامعات لتوفير منح دراسية لأفراد الأسر الفقيرة وإعفاءهم من دفع الأقساط.
10. تبني الأفكار والمشاريع الريادية ودعمها، من خلال توفير إعفاءات من سداد أقساط قروض المشاريع، إضافة إلى تكريم ومكافئة هذا النوع من المشاريع بجوائز نقدية أو عينية.
11. مراجعة آليات وشروط المؤسسات القائمة على تمويل المشاريع وعدم التشدد في الإجراءات والشروط كي تتناسب مع ظروف الفقراء وقدراتهم.
12. ضرورة قيام الجهات القائمة على البرامج وبالأخص الجهات ذات الاحتكاك المباشر مع الأسر الفقيرة المستفيدة بنشر ثقافة الاعتماد على الذات، وبيان أهمية الخروج من دائرة الفقر، بشكل يساهم في دمجهم في عملية التنمية والإنتاج.
13. العمل على تخفيف مستويات البطالة في صفوف الأسر الفقيرة، عبر إقرار خطط من قبل الجهات المختصة تساهم في تخصيص جزء من فرص العمل في القطاع العام أو الخاص للفقراء أو أبنائهم القدرين على العمل.
14. ربط سياسات وبرامج مكافحة الفقر بنتائجها، وذلك من خلال تحليل معدلات النمو وتوزيع الدخل والثروة، إضافة إلى توفير التغذية الراجعة لتحديد نقاط القصور والخلل ومعالجتها بالسرعة الممكنة.
15. مأسسة برامج التمكين الاقتصادي والتشبيك مع كافة المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية وتعزيز الشراكة معها، وذلك بهدف توسيع دائرة استهداف الأسر الفقيرة، وزيادة فاعلية البرامج في تحقيق أهدافها

المصادر والمراجع

1. أبادي، مجد الدين، (1998): القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، لبنان.
2. أبو شنب، س، (2015): دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة-حالة الأردن، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد 12، عدد2، جامعة آل البيت، الأردن.
3. أحمد، ع، (2011): ورقة بحثية بعنوان الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الوضعية الجزائرية.
4. إسماعيل، م. (2014): التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحة الاقتصادية (ط. الأولى)، العربي للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
5. بشارة، س، (2014): التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان-دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
6. تقرير برنامج التمكين الاقتصادي لتمكين الشعب الفلسطيني، (2015): البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية. (غير منشور).
7. التنير، س، (2009): الفقر والفساد في العالم العربي، (ط. الأولى)، دار الساقى، بيروت، لبنان.
8. الثلاثيني، د، (2013): فاعلية برنامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة: دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي (ديب)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. الجميلي، م، (2008): الأنماط القيادية وعلاقتها بمستويات التمكين"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، فلسطين.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2011): الفقر في الأراضي الفلسطينية: تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010 - رام الله - فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2011): معجم المصطلحات الإحصائية، 2011، رام الله - فلسطين.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013): أطلس تعداد المنشآت في فلسطين. رام الله - فلسطين.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017): مسح القوى العاملة للربع الثالث لعام 2017، رام الله فلسطين.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي (2014): رام الله، فلسطين.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2013): معجم المصطلحات الإحصائية، 2013، رام الله - فلسطين.
16. الحاج، ب، (2014): تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين
17. حسن، ع، (2005): الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية (محافظة جنين)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، فلسطين.
18. حمدان، (2010): المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني (ط. الأولى). مركز بيسان للبحوث والأنماء: رام الله، فلسطين.
19. الرماني، ز، (2003): اقتصاد الفقر: بؤس وأزمات (ط. الأولى). مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع: الرياض، المملكة العربية السعودية.
20. ربحان، م، (2012): التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
21. سعيد، م، (2007): تجربة بنك الفقراء (ط. الأولى). الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان.
22. سلامي، م، (2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
23. سلطة النقد الفلسطينية، (2016): تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، رام الله، فلسطين.
24. الشاعر، ح، (2006): المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

25. الشايب، إ، (2010): أثر المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر.
26. طعان، علي، (2010)، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقارنة اقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد5، ص29-ص55، العراق.
27. عجبنا عز العرب، أ، المهل، ع، (2013): دور التمويل الأصغر في خفض الفقر حالة مشروعات التمويل الأصغر بولاية الخرطوم خلال فترة (2007-2011)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
28. عقل، ن، (2015): تقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة غير المستردة الممولة من برنامج التمكين للأسر المحرومة اقتصاديا، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.
29. فضلي، ن، (2012): التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والخمسون، جامعة بغداد، العراق.
30. القران الكريم.
31. القرضاوي، ي، (1985): مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
32. اللوح، ع، عنبر، م، (2009): علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 17 (العدد الأول). ص315-ص359.
33. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2009): استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها، 2011، رام الله - فلسطين.
34. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2012): مسح احتياجات التجمعات المتضررة من جدار الضم والتوسع الاستيطاني، رام الله، فلسطين.
35. منظمة التعاون الإسلامية، (2015). تقرير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، جدة، السعودية.
36. منيرة، س، ببة، إ، (2013): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، ص47-ص71.

37. هاشم، ح، راضي، م، (2012): سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد8، ص167-ص188، العراق.
38. الواوي، أ، (2013): دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة - دراسة حالة جمعية دار الصلاح الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
39. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2012). الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية بحلول العام 2015، رام الله - فلسطين.
40. وزارة التخطيط والتعاون الدولي،(1998): الفريق الوطني لمكافحة الفقر، تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998، رام الله - فلسطين.
41. وزارة التنمية الاجتماعية، (2011): أثر برنامج التمكين الاقتصادي (DEEP) على العائلات الفلسطينية الفقيرة والمحرومة، 2011، رام الله - فلسطين.
42. وزارة التنمية الاجتماعية، (2016): الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للقطاع الاجتماعي (2017-2022).

43.Kahn, m, Rahman, m (2007): Impact of microfinance on living standards, empowerment and poverty alleviation of poor people: A case study on microfinance in the Chittagong district of Bangladesh.

44.Swope, T, (2005): Micro Finance & Poverty Alleviation", Partial Fulfillment of the Requirements of the 2005 Independent Study on Micro Finance.

45.Mudaliar, A, (2015):"Women Empowerment through Microfinance"
Faculty, Department of Commerce, Institute for Excellence in Higher Education, Bhopal.

46.Pwc, (2017): The World in 2050" The long view: how will the global economic order change by 2050?"

47.Sensor, M, Zahra, N (2011): Reducing vulnerability through economic empowerment: a new approach to social protection in Palestine, International

Conference: “Social Protection for Social Justice” Institute of Development Studies, UK.

48. Sample, b, (2011): moving 100 million families out of severe poverty how can we do it, Spain.

مواقع الكترونية

1. الأمم المتحدة، (2010): تقرير التنمية البشرية.
<http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr10.shtml>
2. البنك الدولي، (2016): البيانات المفتوحة للبنك الدولي.
<https://data.albankaldawli.org/>
3. البنك الإسلامي للتنمية، (2016)، برنامج التمكين الاقتصادي (ديب).
<https://www.isdb-pilot.org/>
4. وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا، (2011): الفقر في الأراضي الفلسطينية.
<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3169>
5. الحلواني، ن، (2010): النذر أنواعه وأحكامه.
<http://www.alukah.net/sharia/0/25055/>
6. وزارة التنمية الاجتماعية، (2013): البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية
<http://www.mosa.gov.ps/showTopic.php?id=49>
7. نعوش، ص، (2014): ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية.
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>
8. مصطفى، ي، (2017): تجربة الصين في القضاء على الفقر درس للعالم النامي.
http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2017-03/11/content_40442358.htm
9. البنك الدولي، (2015): رفع خط الفقر العالمي إلى 1.90 دولار في اليوم.
<http://blogs.worldbank.org/developmenttalk>

10. مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت، ت (2011): أبعاد التمكين.
<http://sites.birzeit.edu/cds/new-cds/ar/node/268>

11. القرة داغي، ع، (2009): أثار الفقر.
<http://www.qaradaghi.com/chapterDetails.aspx?ID=650>

12. النابلسي، م، (1997): الزكاة والهبات أصولها وأحكامها ومع من تصح

<http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php?art=7510&id=142&sid=710&ssid=711&sssid=712>

14. وزارة العمل الفلسطينية، (2016): أبو شهلا أكثر من 320 الأسرة تعيش تحت خط الفقر.

الملاحق

ملحق رقم (1.1)



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

الأخ / الأخت المبحوث/ة الكريم/ة:

هذه استمارة مقدمة إلى حضرتكم لقياس رأيكم حول دور برامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر في الضفة الغربية "دراسة حالة برنامج التمكين الاقتصادي-ديب" وهي استمارة مقدمة لاستكمال متطلبات رسالة الماجستير في التنمية المستدامة -تنمية موارد بشرية وبناء المؤسسات-جامعة القدس. يأمل الباحث منكم التعاون لملء الاستمارة ويشكركم مقدماً على تعاونكم

فلاح احمد زكي الجلاذ

القسم الأول: الخصائص المتعلقة بالمبحوث (البيانات الأساسية)

يرجى وضع إشارة حول رمز الإجابة المناسبة				
A1	الجنس	(1) ذكر	(2) أنثى	
A2	العمر	(1) اقل من 30 سنة (3) 41-50 سنة (4) 50 فأكثر	(2) 31-40 سنة	
A3	المستوى التعليمي	(1) ثانوي فأقل (5) دكتوراه	(2) دبلوم متوسط (3) بكالوريوس (4) ماجستير	
A4	عدد أفراد الأسرة	(1) لا يوجد 7 فما فوق	(2) من 1-3 (3) من 4-7 (4)	
A5	المنطقة الجغرافية	(1) الخليل (4) سلفيت (7) نابلس (10) أريحا	(2) بيت لحم (5) قلقيلية (8) طولكرم (9) جنين	(3) رام الله والبيرة (6) طوباس
A6	نوع النشاط	(1) زراعي (2) خدماتي	(3) تجاري (4) صناعي	

دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة لمستهدفة					
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					1B- ساهم عائد المشروع بزيادة دخلك الشهري.
					2B- ساهم عائد المشروع في توفير أو استبدال أجهزة كهربائية أو أثاث منزلي مثل (تلفاز ، ثلاجة، غسالة، طقم كنب، غرفة نوم،الخ).
					3B- ساهم عائد المشروع في توفير مبلغ مالي للاستخدام الطارئ وعند الضرورة.
					4B- ساهم عائد المشروع في تقليل الحاجة للاقتراض من الغير لسداد التزاماتك.
					5B- ساهم عائد المشروع في تقليل حاجتك للحصول على المساعدات والإعانات الحكومية ومن الأشخاص.
					6B- ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على الوفاء بالتزامات الشهرية (تسديد فواتيرك) مثل (فاتورة مياه، فاتورة كهرباء، فواتير الهاتف، أي أقساط أخرى لمشترياتك).
					7B- ساهم عائد المشروع في تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة (تسديد الأقساط المدرسية، شراء القرطاسية والحقائب المدرسية، شراء الزي المدرسي).

					ساهم عائد المشروع في توفير الأقساط الجامعية لأحد أفراد الأسرة.	-8B
					ساهم عائد المشروع في عدم تسرب أحد الأطفال من المدرسة بين (6-18) عام، وذلك بهدف العمل ومساعدة الأسرة.	-9B
					ساهم عائد المشروع في توفير ثمن علاجات وأدوية لك أو لأحد أفراد أسرتك.	-10B
					ساهم عائد المشروع في توفير أنواع طعام ومأكولات لم تكن قادراً على توفيرها سابقاً.	-11B
					ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية ومجاملة الآخرين.	-12B
					ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للخروج بنزهات أو رحلات ترويحية.	-13B
					ساهم عائد المشروع في إجراء صيانة أو إضافات على السكن.	-14B
					ساهم عائد المشروع في انتقال الأسرة إلى مكان سكن أفضل.	-15B

من وجهة نظرك ما دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة						
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات	
					ساهم المشروع في زيادة خبرتك في مجال إعداد مقترحات وحساب تكاليف المشاريع.	-1C
					ساهم المشروع في تنمية مهارتك في مجال التفاوض حول عمليات الشراء والبيع.	-2C
					ساهم المشروع في تنمية مهارتك في مجال تسويق المنتجات والخدمات.	-3C
					ساهم المشروع في تنمية خبرتك في مجال تقييم مخاطر المشروع وطرق تجاوزها.	-4C
					ساهم المشروع في توفير فرص عمل لأحد أفراد الأسرة إضافة لمصاحب المشروع (دوام جزئي أو كامل)	-5C
					ساهم المشروع في تنمية مهارتك التكنولوجية الحديثة (استخدام الحاسوب والانترنت)	-6C
					ساهم المشروع في زيادة قدرة الأسرة على استغلال أي موارد متاحة لها مثل (الأراضي، المباني، الآلات).	-7C

من وجهة نظرك ما هي أبرز المعوقات التي تواجه برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات	
					وجود الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها	-1D
					عدم كفاية المبلغ الذي حصلت عليه لتنفيذ المشروع.	-2D
					عدم توفر الخبرة الكافية بطرق إدارة المشاريع.	-3D
					عدم القدرة على المنافسة وتسويق المنتجات الخاصة بالمشروع.	-4D
					صعوبة توفير المواد الأولية (الخام) الخاصة بالمشروع.	-5D
					ارتفاع التكاليف التشغيلية للمشروع (المياه، الكهرباء، المحروقات)	-6D
					صعوبة الإجراءات الخاصة بالحصول على المنحة أو التمويل وتعقيدها.	-7D
					عدم كفاية فترة التدريب قبل البدء بالمشروع	-8D
					عدم وجود متابعة مستمرة من قبل الجهات المشرفة على المشروع.	-9D
					أسباب تتعلق بالوضع الصحي لرب الأسرة	10D
					عدم إشراك الأسرة في تحديد نوع المشروع.	11D

من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"						
	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
-1E						توفير دراسات من قبل الجهات المسؤولة حول احتياجات السوق وذلك قبل البدء بالمشروع.
-2E						التأكد من توفر المواد الخام اللازمة لعمل المشروع وبجودة عالية وبشكل مستمر.
-3E						زيادة عدد مرات الزيارات الميدانية لمتابعة عمل المشروع من قبل الجهات المسؤولة (أكثر من مرتين شهرياً).
-4E						زيادة مدة التدريب قبل البدء بتنفيذ المشروع (أكثر من أسبوعين).
-5E						توفير آلية لمتابعة الشكاوى حول المشاكل التي تواجه عمل المشروع.
-6E						ضرورة تطوير طرق التواصل والاستجابة السريعة في الحالات الطارئة من قبل الجهات المسؤولة عن المشروع.

					زيادة الدعم المادي والتمويل للمشاريع الناجحة لتوسعتها وتطويرها مستقبلاً.	-7E
					توفير الدعم المعنوي للمشاريع الناجحة من خلال إقامة الاحتفالات والتكريم.	-8E
					تبسيط إجراءات الحصول على التمويل من قبل الجهات المشرفة.	-9E
					ضرورة إقرار سياسات حكومية تهدف لدعم المشاريع التمكينية مثل (منح نسبة إعفاء على التكاليف التشغيلية "ماء، كهرباء، محروقات).	10E
					إقامة المعارض بهدف الترويج لمنتجات المشاريع.	11E
					إعفاء المواد الخام ومنتجات المشاريع من كافة أنواع الضرائب.	12E

ملحق (1.3)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	جهة العمل
1	د. اسطفان سلامة	رئيس وحدة الأولويات السياسية والإصلاح - مكتب رئيس الوزراء
2	د. أحمد حرز الله	معهد التنمية المستدامة-جامعة القدس
3	أ. خالد البرغوثي	مدير عام مكافحة الفقر-وزارة التنمية الاجتماعية
4	أ. محمود عطايا	مدير دائرة قطاع الحماية الاجتماعية -مكتب رئيس الوزراء
5	لبنا عمارنة	ماجستير لغة عربية-جامعة القدس المفتوحة

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
102استبانة الدراسة	1.1
110قائمة بأسماء المحكمين	1.3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
23آلية عمل منهجية سبل العيش المستدامة	1.2

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
42توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	1.3
42توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	2.3
43توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	3.3
44توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة	4.3
44توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المحافظة	5.3

45توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط.....	6.3
46المحاور الرئيسية لاستبانة الدراسة.....	7.3
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور البرنامج في تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة مرتبة ترتيبا تنازليا.....	1.4
54	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة مرتبة ترتيبا تنازليا.....	2.4
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم مرتبة ترتيبا تنازليا.....	3.4
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المعوقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم مرتبة ترتيبا تنازليا.....	4.4
63	نتائج اختبار one sample test لدور برنامج التمكين الاقتصادي في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة المستهدفة.....	5.4
64	نتائج اختبار one sample test لدور برنامج التمكين الاقتصادي في تنمية المهارات واستغلال الموارد المتاحة للأسر الفقيرة المستهدفة.....	6.4
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار Independent Samples Test لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر في صفوف الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير الجنس.....	7.4
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير العمر.....	8.4
68	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحة الفقر في صفوف الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير العمر.....	9.4

- 69 10.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....
- 70 11.4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....
- 72 12.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....
- 73 13.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.....
- 74 14.4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.....
- 76 15.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في تحسين مستوى المعيشة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.....
- 77 16.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.....
- 78 17.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المحافظة.....
- 80 18.4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير المحافظة.....

- 19.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة) تعزى لمتغير المحافظة..... 81
- 20.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير المحافظة..... 83
- 21.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط..... 84
- 22.4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول دور برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" في مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة المستفيدة تعزى لمتغير نوع النشاط..... 86
- 23.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة) تعزى لمتغير نوع النشاط..... 87
- 24.4 اختبار المقارنات البعدية (شافيه) حول المجال (من وجهة نظرك ما هي الحلول المقترحة لتطوير عمل برنامج التمكين الاقتصادي) تعزى لمتغير نوع النشاط..... 88

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث	الرقم
أ	الإقرار.....	
ب	شكر وعرفان.....	
ج	مصطلحات الدراسة.....	
هـ	ملخص الدراسة.....	
و	الملخص بالإنجليزية.....	
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة.....	
1	مقدمة.....	1.1
2	مبررات الدراسة.....	2.1
3	المشكلة البحثية.....	3.1
3	أهمية الدراسة.....	4.1
4	أهداف الدراسة.....	5.1
5	أسئلة الدراسة.....	6.1
5	فرضيات الدراسة.....	7.1

6	منهجية الدراسة وأدوات وأساليب البحث	8.1
6	حدود الدراسة	9.1
6	استعراض فصول الدراسة	10.1
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
8	مقدمة	1.2
8	تعريف الفقر	2.2
9	أسباب انتشار الفقر	3.2
10	آثار الفقر وتداعياته	4.2
11	مؤشرات الفقر وطرق قياسه	5.2
11	خطوط الفقر دولياً	1.5.2
13	خطوط الفقر محلياً	2.5.2
14	مفهوم التمكين	6.2
15	أبعاد التمكين	7.2
15	التنمية والتمكين	8.2
16	واقع الفقر في فلسطين ودور برنامج التمكين الاقتصادي في مكافحته	9.2
16	مقدمة	1.9.2
17	أسباب انتشار الفقر في فلسطين	2.9.2

18	3.9.2	خصائص الفقراء في فلسطين
19	4.9.2	طرق مكافحة الفقر في فلسطين
20	10.2	نظرة الإسلام إلى الفقر وطرق مكافحته
22	11.2	برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
22	1.11.2	خلفية البرنامج
22	الاقتصادي	2.11.2	مكونات برنامج التمكين الاقتصادي
		"ديب"
23	3.11.2	مجلس أمناء البرنامج
23	4.11.2	أهداف برنامج التمكين الاقتصادي "ديب"
24	12.2	تجارب عالمية في مكافحة الفقر
24	1.12.2	التجربة الماليزية
26	2.12.2	تجربة بنك الفقراء "جرامين" في بنغلادش
28	3.12.2	التجربة الصينية
29	13.2	الدراسات السابقة
39	14.2	التعليق على الدراسات السابقة
41		الفصل الثالث: منهجية الدراسة وأساليبها وأدواتها
41	1.3	منهج الدراسة

41مجتمع الدراسة.	2.3
41خصائص عينة الدراسة.	3.3
46أداة الدراسة	4.3
47صدق الاستبانة.	5.3
47ثبات الاستبانة.	6.3
47متغيرات الدراسة.	7.3
47المعالجات الاحصائية.	8.3
48تصحيح الاداة.	9.3
49الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
49الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها.	1.4
49دور برنامج التمكين الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة المستهدفة....	1.1.4
54دور البرنامج في تنمية الخبرات واستغلال الموارد المتاحة.	2.1.4
57المعيقات والصعوبات التي تواجه الأسر المستفيدة في إدارة مشاريعهم.....	3.1.4
60الطرق والآليات لزيادة فاعلية البرنامج من وجهة نظر الأسر المستفيدة.....	4.1.4
63النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة.....	2.4
90الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات	
90الاستنتاجات.	1.5

94 التوصيات 2.5

96 المصادر والمراجع

111 فهرس الأشكال

111 فهرس الجداول

115 فهرس المحتويات